الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 22 أيلول 2026
العدد 5881 السنة الحادية والعشرون
Mardi 22 Septembre 2026 no 5881 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

سوريا 10

إبعاد «جيش الإسلام» عن محيط دمشق

«تحرير الشام» تحكم قبضتها... على الجيش أيضاً

خطّة السعودية لحماية سلام واستئصال الحريري

عون يريد عزيز في الخارجية وجعجع يريد وزارة خدماتية «شغّالة»

بري غير راضٍ عن وزرائه ويزيد يغري باسيل بدخول جنّة الحكومة 2

سلام يريد «قوّة عربية» بدل «اليونيفل» 3

خطة الحاكم للمصارف

- 39 مصرفاً تحتاج إلى 2,2 مليار دولار
- تصفير الرساميل ثم شطب الودائع 4

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

هلوسات سعودية لحماية نواف واستئصال الحريري

- عون يريد عزيز في الخارجية وجعجع يريد وزارة خدماتية فاعلة
- بري ليس راضياً عن فريقه ويزيد يغري باسيل بدخول جنّة الحكومة

إبراهيم الأمين

عندما يخضع البلد بالكامل لوصاية خارجية، يصبح البحث في مستقبل مؤسساته رهن حسابات الدول الوصية، حتى عندما تأخذ هذه الدول في الاعتبار بعض حاجات العاملين معها في لبنان. أما في «التجربة السعودية»، فتبدو الأمور أكثر تعقيداً. فحكام الرياض لا يرون حاجة إلى مراعاة أحد في لبنان، وهم يفرضون ما يريدون منذ نحو عامين، وتحديداً منذ اغتيال الشهيد السيد حسن نصر الله، ذلك اليوم الذي احتفل فيه آل سعود، تماماً كما فعلت أميركا وإسرائيل!

منذ ذلك اليوم، تتولى السعودية إدارة كل التفاصيل اللبنانية. هي التي اختارت الرئيس جوزيف عون بعد اتفاق مع الأميركيين، وهي التي أخضعته لأول اختبار، والتزم أمامها بالكثير مما يقوم به اليوم. وقبل اختيار عون، كانت الرياض قد أبلغت القطريين أولاً، وبعض اللبنانيين ثانياً، بأن نجيب ميقاتي لن يبقى رئيساً للحكومة، وأن عليهم الاستعداد لوصول نواف سلام إلى السراي الكبير. وبعد إنجاز الإجراءات، بدا أن الجميع في لبنان بات ينشد رضا واحدة من أبرز ممالك القهر في العالم. وفي كل ما تلا انتخاب عون من خطوات، لم يبقَ في لبنان طرف لا يأخذ بالرأي السعودي. أما حزب الله، الخارج من حرب كبيرة، فلم يكن في وارد الصدام مع السعودية ولا مع سائر الأطراف، فقبل، على مضض، بطريقة انتخاب عون، وكيفية تشكيل الحكومة، وما تلا ذلك من تعيينات في المواقع الأمنية والعسكرية والمالية.

ما يعرفه السياسيون، وربما لا يعرفه الجمهور، أن السعودية التي اعتاد اللبنانيون النظر إليها بوصفها منبعاً للأموال -وليس، طبعاً، للأفكار- كانت قد عدّلت، قبل تسع سنوات، طريقة إنفاق المال السياسي في لبنان. فحصرت العطايا بمجموعة ضيقة من القوى والسياسيين، مع إنفاق محدود على وسائل إعلام وإعلاميين وزعماء أحياء في هيئة نواب، واكتفت بإطلاق وعود حول مشاريع تنمية واستثمار وغيرها. لكنها راحت تضخ شرطاً تلو آخر، وصولاً إلى تراجع إنفاقها، بعد عام على انتخاب عون، إلى النصف، ثم إلى أقل من ذلك. وبدا هذا التراجع واضحاً في تذمّر قوى رئيسية، مثل «القوات اللبنانية»، من وقف التمويل السعودي، فيما بقي الشارع السني يعاني الأمرّين. فبعد حرمانه من زعامة آل الحريري ورعايتهم، خرجت إليه مجموعة من الهواة في العمل السياسي، ينفقون القليل عند عتبة الانتخابات فقط.

وجرى ذلك بالتزامن مع متغير إقليمي كبير تمثل في سقوط النظام السوري ووصول مجموعة إلى الحكم، سبق للسعودية أن أقامت معها علاقة، يوم كانت الرياض تموّل، بالتعاون مع قطر والكويت، الجماعات المسلحة التي قاتلت الرئيس السابق بشار الأسد. وعندما سعى الرئيس السوري الجديد، أحمد الشرع، إلى نيل حظوة آل سعود، كان يريد من ذلك أن تساعده الرياض في تسيير أموره لدى الأميركيين من جهة، لكن الأهم بالنسبة إليه كان أن ترسل فرقها لضخ الاستثمارات.

بعد عامين، لم تقترب السعودية، بما تملكه من مال، من أي سوق، لا في لبنان ولا في سوريا. ومع ذلك، فإن أرفع مندوبيها، يزيد بن فرحان، يصل إلى بيروت وتسبقه الأوامر والتعليمات، من دون أن يجد من يقول له «لا» واحدة. وصار، هو نفسه، يتعلم من المسرح اللبناني فنون السياسة في بلاد لا يقودها أهلها. ومع ذلك، لم يجد نفسه مضطراً إلى الحديث عن دعم مالي للدولة أو القطاع الخاص، وظل يردد أن السعودية خبرت لبنان جيداً، وتعرف المشكلات التي تحول دون منحه الأموال على شكل هبات.

كذلك فرضت السعودية على قطر وقف كل علاقاتها التفاعلية مع القوى السياسية اللبنانية، ووقف إنفاقها المالي أيضاً، فيما عمّمت على أنصارها بعدم التفاعل مع أي دور للإمارات، وصولاً إلى الاستقبال البارد الذي لقيه وفد رجال الأعمال الإماراتيين الذين زاروا لبنان أخيراً، وما إن عادوا إلى أبو ظبي، حتى كالوا الشتائم لشخصيات ومؤسسات لا تجيد فعل شيء جيد، متسائلين: ما هذا المطار الذي نزلنا فيه، وما هذه الطرقات التي سلكناها، وأي خدمات فندقية يتغنى بها اللبنانيون، وأين التنظيم الدقيق للمؤتمر؟ وفوق ذلك، لا قوانين واضحة ولا مصارف عاملة ولا شركاء قادرين على ضمان أي استثمار.

ومع ذلك، لا يريد أحد أن يرد للسعودية طلباً. ولا يزال بن فرحان قادراً على إدارة جلسة للحكومة، أو التأثير في تصويت داخل المجلس النيابي، أو تمرير إجراءات في مطار بيروت، أو تسيير معاملة في المرفأ، برسالة نصية واحدة. وإذا ما تعرّض لأي نقد، يخرج جيش من «إعلاميي سوق الجمعة»، ممن يكتفون بحفنة صغيرة من الدولارات وفنجان قهوة مع سمسار نشط يعمل لدى بن فرحان، ولا يعرف كيف يتعامل مع أكثر من هاتف، فيما يقصده كل صاحب حاجة في السياسة والأمن والاقتصاد والتعليم... وشؤون الحج أيضاً!

> **فقدت الحكومة داعميها المحليين جميعاً، وحتى رئيس الجمهورية يأمل بعودة ميقاتي إلى السراي الكبير، بينما لا تمانع الرياض تمديداً جديداً للمجلس النيابي شرط بقاء سلام**

ميقاتي رئاسة الحكومة، لكنها تريد أن يبقى سلام في منصبه. وقالت لعون، وفق هذا المنطق: أنت تتصرف أصلاً خارج ما ينص عليه الدستور، وطالما نحن نرضى بما تقوم به، فلن يعترض أحد عليك، لكن دع لنا سلام في السراي الكبير!

وما استدعى التدخل السعودي السريع، بحسب ما تردّد، أن هناك من أراد إجراء اختبار سياسي لواقع الحكومة، مع تحديد موعد لجلسة مناقشة الحكومة. إذ خشي السعوديون من مؤامرة تُحاك ضدهم في الليل، وبعد أن أصروا على عون ثم على الرئيس نبيه بري على أن إسقاط الحكومة ممنوع، حرّكوا ماكينتهم للتثبت من أن الكتل النيابية المحسوبة عليهم لن تخذلهم. حتى إن بن فرحان أرسل من يراقب النواب في الجلسة نفسها، واستنفر معه الجانب الأميركي أيضاً.

ومع ذلك، فإن حصول حكومة نواف سلام على 68 صوتاً فقط أعطى الإشارة الأكثر إثارة للقلق: ففي لحظة استثنائية، لا تتوافر فيها عناصر الضبط كاملة، يمكن لنواف سلام أن يسقط بأصوات تقل عن نصف عدد نواب المجلس، أو عن نصف الحاضرين في الجلسة.

في هذه الأثناء، خرجت إلى العلن تسريبات جزئية عن فكرة لمناقشة ملف الحكومة بطريقة مختلفة. سمع السعوديون، كما واشنطن، أن الحكومة ليست فاعلة على أي صعيد: فلا هي تجيد إدارة السير، ولا تنظيم عمل أصحاب مولدات الكهرباء، ولا تمكنت من استعادة قرش واحد من الأموال المنهوبة، ولا هي، أصلاً، فاعلة في ما خصّ تحرير الأرض من الاحتلال أو مساعدة المتضررين من العدوان. وفوق كل ذلك، لم تقدّم الحكومة صورة عن فريق متجانس، يتمتع بالحد الأدنى من الفاعلية والتماسك.

ولم يتدهور الأمر بسبب ارتفاع صوت حزب الله، الممثل في الحكومة، بقدر ما تدهور بسبب صوت آخرين من حلفاء السعودية نفسها، أي «القوات اللبنانية»، التي تشعر بأنها تعرّضت لأكبر عملية خداع. فقد أوكلت إليها وزارات مركزية، لكنها تشعر بأنها مهمّشة لمصلحة رئيس الجمهورية، الذي يريد أن يكون الزعيم المسيحي الأقوى، فيما بات دورها السياسي مقتصراً على مواقف اعتراضية تُسجَّل على هامش محاضر جلسات الحكومة. أما بعض أقطاب الحكومة، فالتزموا الصمت، لا رضا بما يحصل، بل لأن شعوراً بأن تغيير الواقع القائم غير ممكن، وأنهم ليسوا في وارد منح الآخرين انتصاراً مجانياً باستقالتهم.

وخوفاً من أن يتحول الهمس حول تعديل وزاري واسع إلى مشروع لتغيير الحكومة، تدخلت السعودية بقوة. وبحسب ما يتردد، فإن الرياض، التي رعت سابقاً مشروع التمديد للمجلس النيابي لعامين، كانت قد وعدت بإجراء تعديل وزاري يحسّن طبيعة التمثيل السياسي داخل الحكومة. حتى إن أحد زوار الرياض قال إن تحسن العلاقة بين يزيد بن فرحان وجبران باسيل سيمهّد لدخول التيار الوطني الحر إلى الحكومة في أول تعديل وزاري. لكن السعودية لا تريد أن يجري الأمر وفق توقيت الآخرين، ولا سيما أنها تخشى أنه في حال استقالة الحكومة، قد لا يتمكن الأوصياء من فرض حكومة جديدة في وقت سريع، وأن الشروط التي رافقت تشكيل حكومة سلام لم تعد متوافرة اليوم.

وبحسب من يسمعون الهمس، مهما خفت، فإن الحديث يدور حول مجموعة من الأفكار، مثل:

أولاً: تريد «القوات» تبديل وزيرين على الأقل. وكان جو عيسى الخوري وجو صدي قد قالا إنهما يريدان مغادرة الحكومة مع انتهاء ولاية المجلس النيابي. إلا أن سمير جعجع يشعر بأن عليه تغيير صدي، نتيجة الفشل الذي رافق عمله وزيراً للطاقة. كما ترى «القوات» أن وجودها في وزارة الخارجية بلا معنى، ما دام رئيس الجمهورية يصر على احتكار الملف الخارجي. وهي تحتاج، بحسب هذا الطرح، إلى تمثيل سياسي مباشر عبر صوت حزبي واضح، وأن تسند إليها وزارة لا تواجه صعوبات بنيوية في العمل.

ثانياً: يعتقد رئيس الجمهورية أن من المنطقي أن تُسند إليه وزارة الخارجية، وهو مستعد للتخلي عن وزارة الدفاع، خصوصاً أنه لا يريد لأحد أن يشاركه إدارة الملفات الخارجية. وهو يفكر في تعيين مستشاره جان عزيز وزيراً للخارجية، بدلاً من السفير يوسف رجي.

ثالثاً: يبدو أن الرئيس نبيه بري متحمس أيضاً لتغيير في الحقائب الأسماء. وكان لافتاً، في المدة الأخيرة، أن الغضب في عين التينة بدأ يشمل جميع الوزراء المحسوبين على حركة «أمل». حتى إن أحد نواب الحركة قال، في مجلس خاص، إنه عندما تشكلت الحكومة كان الجميع يقول إن لسلام وزيراً ونصف حصة حزب الله، لكن مع الوقت ظهر أن لنواف سلام ثلاثة وزراء، وليس لديه أي حصة من وزراء حزب الله، في إشارة إلى وزير المالية ياسين جابر، الذي يُعدّ جزءاً من صفقة عون وسلام، ومرشحاً لدى الأميركيين لخلافة بري في رئاسة المجلس، وإلى وزيرة البيئة تمارا الزين، من دون أن يعرف أحد الأسباب الفعلية لهذا الغضب المستجد عليها. وفي المقابل، لا يبدو أن حزب الله سيقف مكتوف اليدين إذا فُتح بازار التغيير الوزاري من جديد.

وسط كل هذه التسريبات، يعود يزيد بن فرحان ليضع الأمور في السياق المناسب لبلاده. فالرجل يخشى أموراً كثيرة، تبدأ بفتح باب النقاش، فيطير نواف سلام، ثم تأتي حكومة لا تناسب أفكاره وتطلعاته. لذلك كان عليه التحرك سريعاً. وآخر ما يُنسب إلى الرجل، الذي يتابع أخبار جبل كهبوب في جنوب غرب اليمن، أنه يعرض صفقة كبيرة تقضي بالتمديد للمجلس النيابي حتى عام 2030، مقابل تعديل وزاري يدخل التيار الوطني الحر إلى الحكومة، شرط أن يبقى سلام رئيساً لها حتى موعد الانتخابات النيابية المقبلة.

وثمة هدف آخر يريد يزيد تحقيقه، وقد لا يكون وارداً في جدول أعمال قوى لبنانية كثيرة. فالتمديد للمجلس النيابي يعني، عملياً، منع أي احتمال لعودة الرئيس سعد الحريري إلى العمل السياسي، خصوصاً أن الرياض باتت تخشى فعلياً أن يقبل الحريري التحدي وينزل إلى بيروت منخرطاً في العمل السياسي. وعندها، قد يهتز «البناء السني» الذي أقامه بن فرحان على شاطئ الرملة البيضاء!

تقرير

سلام في واشنطن: أنا صاحب دور أيضاً!

ميسم رزق

لا يريد رئيس الحكومة نواف سلام أن تبدو زيارته إلى الولايات المتحدة مجرد محطة تكميلية لزيارة رئيس الجمهورية جوزف عون، ولا أن يظهر في موقع من ينتظر ما تحمله إليه بعبدا من نتائج الاتصالات الأميركية. لذلك، تحمل حركته بين نيويورك وواشنطن، إلى جانب جدول الأعمال المعلن، وظيفة سياسية داخلية تتمثل في تثبيت موقع رئاسة الحكومة شريكاً في إدارة المسار الخارجي، وإظهار أن سلام حاضر إلى جانب عون في النقاش الذي يرسم ملامح المرحلة المقبلة.

يصل سلام بعد زيارة عون إلى واشنطن، وفي لحظة انتقل فيها النقاش من كيفية وقف الحرب إلى شكل التسوية التي يمكن أن تليها. ومن هنا، سيكون أحد أهدافه استكمال الصورة التي تكوّنت بعد لقاءات رئيس الجمهورية، واستطلاع ما إذا كانت واشنطن قد حسمت تصورها للمرحلة المقبلة، وخصوصاً لجهة العلاقة بين «اتفاق الإطار» والقرار 1701. وليست المسألة شكلية أو مجرد سجال على تسمية المرجعية، إذ إن الفارق بينهما يحدد، إلى حد بعيد، من يمسك بإدارة المرحلة المقبلة، وما هي شروطها وآليات تنفيذها.

وبحسب المطلعين، لا تتوافر مؤشرات تستدعي التعويل على زيارة سلام باعتبارها محطة ذات نتائج استثنائية. فهؤلاء يرون أنه لن ينجح حيث أخفق عون، الذي عاد من البيت الأبيض إلى بعبدا من دون نتائج ملموسة، وبقي طوال أسبوعين يتحدث عن خيبة أمله من عدم قدرة الأميركيين على فرملة التصعيد الإسرائيلي أو انتزاع أي خطوة مقابلة، كما حصل في نموذج المناطق التجريبية.

وبعد نيويورك، يُرتقب انتقال سلام إلى واشنطن للقاء وزير الخارجية ماركو روبيو، بعدما توسّط له الأمير يزيد بن فرحان، فيما يجري ترتيب لقاءات واتصالات أخرى، من بينها لقاء مع السيناتور الجمهوري تيد كروز. وما يحتاج رئيس الحكومة إلى معرفته هو ما إذا كانت واشنطن تتعامل مع الانسحاب الإسرائيلي، وانتشار الجيش، ومعالجة ملف السلاح بوصفها مسارات متوازية، أم أن المطلوب من لبنان تنفيذ التزاماته أولاً، فيما يبقى الانسحاب مرتبطاً بتقدير إسرائيلي لزوال ما تعتبره تل أبيب تهديداً أمنياً؟

وتقول مصادر متابعة إن التفاوض يجري فيما تواصل إسرائيل تغيير الوقائع في الجنوب وتوسيع نطاق سيطرتها وتحركها العسكري، ويتحول ما يسمى «الخط الأصفر» شيئاً فشيئاً من إجراء ميداني إلى عنصر يمكن إدخاله لاحقاً في المساومة. فإسرائيل تريد طي صفحة القرار 1701

> **سلام يحمل معه اتفاق الإطار عارضاً الاستعانة بقوة عربية ترعى الترتيبات الأمنية جنوباً وتحلّ مكان «اليونيفل»**

والذهاب إلى اتفاق يمنحها شرعية ربط انسحابها الكامل بعملية نزع السلاح على مستوى لبنان كله، لا جنوب الليطاني، كما كان ينص اتفاق 27 تشرين.

وتزداد هذه المعضلة تعقيداً مع اقتراب مرحلة ما بعد «اليونيفل». فالبحث في القوة أو الصيغة التي ستخلفها لا ينفصل عن الصراع على المرجعية. والسؤال ليس فقط من سيملأ الفراغ، بل ما طبيعة مهمته، ومن يمنحه التفويض، ولمن يرفع تقاريره، وما حدود علاقته بالجيش اللبناني وبإسرائيل؟ فإذا تراجعت مركزية القرار 1701 لمصلحة ترتيبات جديدة، قد يجد لبنان نفسه أمام نظام أمني مختلف في الجنوب، تكون للولايات المتحدة فيه قدرة أكبر على تحديد قواعد التنفيذ، فيما تسعى إسرائيل إلى تثبيت الوقائع التي حققتها ميدانياً قبل اكتمال أي تسوية. وتقول المصادر إن سلام يحمل معه «اتفاق الإطار»، ليبرز المادة الرابعة منه، التي تتحدث عن الاستعانة بقوة عربية ترعى الترتيبات الأمنية جنوباً وتحل محل «اليونيفل».

وفي حقيبة سلام أيضاً ملف صندوق النقد الدولي. وسيكون لقاؤه مع إدارة الصندوق مناسبة للبحث في مسار الاتفاق والإجراءات والتشريعات التي لا تزال مطلوبة من لبنان، ولا سيما ما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع المالي ومعالجة الخسائر. إلا أن الملف المالي لم يعد منفصلاً عن الصورة السياسية العامة. فالحكومة تحتاج إلى إعادة فتح أبواب المؤسسات الدولية واستعادة التمويل، فيما يدرك الخارج حجم حاجة لبنان إلى المال، ما يجعل المسافة بين الدعم المالي والاشتراط السياسي شديدة الحساسية.

والأمر نفسه ينطبق على إعادة الإعمار. فالدمار الواسع في الجنوب يضع الحكومة أمام حاجة مالية ضخمة، لكن السؤال الذي سيحاول سلام استكشاف إجابته هو ما إذا كان المجتمع الدولي مستعداً لتمويل الإعمار بوصفه استحقاقاً مستقلاً، أم أن الأموال ستصبح جزءاً من حزمة تفاوضية أوسع تشمل السلاح والترتيبات الأمنية ومستقبل الجنوب. وهنا تكمن إحدى أخطر نقاط المرحلة المقبلة: أن تتحول حاجة القرى المدمرة إلى التمويل من ملف إنساني وإنمائي إلى ورقة تستخدم لانتزاع تنازلات سياسية وأمنية.

وفي ظل هذا الواقع، تأتي رسالة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى عون لتؤكد أهمية العلاقة التي تريد واشنطن الحفاظ عليها مع الرئاسة اللبنانية، لكنها لا تشكل، بحد ذاتها، دليلاً على تبدل في الشروط الأميركية أو في المقاربة تجاه الترتيبات الأمنية. والأخطر أن السلطة تبدو شديدة الحرص على التقاط أي إشارة أميركية إيجابية وتقديمها باعتبارها رصيداً سياسياً، فيما لا تقابل ذلك، حتى الآن، مؤشرات مماثلة في الميدان. فرسالة وَد من واشنطن لا توقف توغلاً إسرائيلياً، ولا تعيد قرية إلى أهلها، ولا تفرض انسحاباً.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

خطة كريم سعيد لتوزيع الخسائر وإعادة هيكلة المصارف

تصفير الرساميل دون المسّ ببنية الملكية

محمد وهبة

لا تختلف خطة كريم سعيد لتوزيع خسائر القطاع المالي عن تلك التي يحاول صندوق النقد الدولي فرضها على السلطة في لبنان، إنما سعيد يريدها أن تكون من خلاله حصراً لتحقيق أهداف من أبرزها منع المسّ ببنية الملكية في المصارف، وتحديد سقف للإفلاس يتوقّف عند حدود الرساميل، أي ألّا تصبح الرساميل سلبية، وتمكينه من شطب الودائع عبر تعريف مُعترف به قانوناً يتعامل مع أصناف منها. سعيد قالها بوضوح لجمعية المصارف يوم الأربعاء الماضي عندما استدعى أعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بمرتكزات خطته قبل أيام من وصول بعثة الصندوق، في خطوة أراد منها نيل دعم المصارف بوجه الصندوق.

> **يتبنّى الحاكم سردية المصارف بأنه يترتّب على الدولة الاعتراف بمسؤولياتها القانونية والمساهمة المادية في ردّ الودائع**

> **أقصى خسارة يتحمّلها مساهمو المصارف هي الإلغاء الكامل لحصصهم في رأس المال ثم الودائع غير النظامية ثم الودائع العادية**

«يجب أن تؤدّي إعادة هيكلة لبنان إلى إنتاج النظام المصرفي والقضاء على هذا العبء»، بهذه العبارة افتتح كريم سعيد خطّته التي أسماها «ورقة موقف مصرف لبنان». وقبل الملخّص التنفيذي، ورد فيها «إشعار قانوني» يفيد بأن الورقة «أداة كاملة وشاملة وغير قابلة للتجزئة». كذلك يقول إن مصرف لبنان سيوافق على مبدأ تراتبية توزيع الخسائر المُقترح من صندوق النقد الدولي، إنما بشروط يتوجّب تطبيقها وإلّا «سوف ينسحب البنك باحترام من هذه المناقشات ويعود إلى موقف غير مُحدّد بالضرورة في ورقة الموقف هذه». من هذه الشروط أن تكون الإجراءات إلزامية غير اختيارية وغير قابلة للتجزئة لأن خطة مصرف لبنان مُصمّمة بشكل مترابط و«كل ركن يدعم الأركان الأخرى، وأي إزالة أو تعديل أو رفض أو تجاوز لأي ركن منها يُضعف البنية بأكملها». وبهذا المعنى لا يمكن التعامل مع مبدأ تراتبية توزيع الخسائر مع تجاهل أو تقييد أو رفض كل ما يرد في ورقة الحاكم «بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مسائل حقوق ملكية البنوك، آليات الإنقاذ الداخلي، الرسوم الحكومية، معاملة المودعين، أو أي قضية أخرى تمّ تناولها فيها». ومن أول مطالب مصرف لبنان أن يكون لديه تفويض حصري بتطبيق إعادة هيكلة القطاع المصرفي لأن «إعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني كانت وستبقى المسؤولية والصلاحية الحصرية غير القابلة للتفويض لمصرف لبنان»، ولذلك فإن المصرف المركزي اللبناني ليس على استعداد «لتقليص أو مشاركة أو تقاسم أو إنقال ولايته الحصرية بشأن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، سواء كان ذلك لصالح صندوق النقد الدولي أو أي مؤسسة مالية دولية أخرى أو أي هيئة حكومية أجنبية أو أي سلطة سياسية محلية أو أي طرف آخر على الإطلاق»، ولا أن يسند مهام إعادة الهيكلة والصلاحيات ذات الصلة إلى أي طرف آخر.

بناءً على ذلك، تشير خطة سعيد إلى ثلاث ركائز لخطّته:

- أولاها «الخروج من هذه الأزمة بقطاع مصرفي «فعّال»، يقبل الودائع، ويمنح الائتمان، ويعالج المدفوعات، ويدعم تمويل التجارة، ويساهم في تسهيل وصول رأس المال إلى اقتصاد مُنتِج. وذلك من خلال الحفاظ على رؤوس الأموال التي ضُخّت من خلال التعميم 567 الذي طلب من المصارف ضخّ رساميل إضافية بـ 20% وإعادة تصنيفها وتعديل قيمتها الفعلية للتمييز بين المقدّمات النقدية والعقارية والشيكات المصرفية المحلية أو التحويلات المحلية، ثم يتوجب تحقيق متطلبات الامتثال للملاءة الواردة في اتفاقية بازل 3 «وبالتالي، فإن البنوك اللبنانية التي تقلّ عن هذا الحدّ تُعتبر عملياً خارج النظام المصرفي الدولي. لذا، فإن إعادة الرسملة وفقاً للحد الأدنى لمعايير بازل 3 ضرورة تجارية وتشغيلية، وليست مجرد تفصيل تنظيمي».

- أمّا الركيزة الثانية، فهي تحويل مصرف لبنان إلى مؤسسة قادرة على الإيفاء بالالتزامات المالية وبمتطلبات السيولة. لذا يتوجب تزويده، أي تحقيق توافق بين الالتزامات والأصول في الميزانية، وتمكينه من الوصول إلى السيولة على شكل تسهيلات نقدية أو أوراق مالية مدعومة بالأصول.

- يتبنّى في الركيزة الثالثة كلام جمعية المصارف قائلاً ما حرفيته: «تعتبر جمعية المصارف اللبنانية، حكومة لبنان مساهماً مادياً وقانونياً في الظروف التي أدّت إلى الأزمة الحالية. هذا ليس موقفاً سياسياً، بل هو موقف مالي وقانوني موثّق، مدعوم بالحقائق الكمية». ويطالب بأن تدفع له الدولة مبلغ 24,9 مليار دولار منها 16,5 مليار دولار هي تمويل مباشر للحكومة على مدى 20 سنة ماضية، و8,4 مليارات دولار تمويل الدعم. يوصي مصرف لبنان بإعادة هيكلة هذا الجزء من الدين كسند دائم بفائدة ثابتة تُراوح بين 2,5% و4%. وفي حالة عدم قبول إضافة مبلغ 8,4 مليارات دولار أميركي، سيطلب بنك لبنان المركزي حينها إصدار سندات دائمة تحمل قسيمة ثابتة بنسبة 4% لتغطية التزامات السيولة المتوقّعة.

ويطلب مصرف لبنان اعترافاً رسمياً من الحكومة بالمسؤولية المالية عن تدهور الاستقرار المالي والنقدي في لبنان على مدى العقدين الماضيين «على أن يحدّد بعبارات ملزمة وقابلة للتنفيذ، مساهمة الحكومة الكمية في ردّ الأموال للمودعين». وسيتم تنفيذ كل ذلك من خلال مجموعة خطوات أولاها تصنيف الودائع بشكل قانوني. ويقترح سعيد قوننة مفهوم «الودائع غير النظامية»، أي التي «تُعرّف بأنها ودائع، وإن لم تكن غير قانونية، فقد تمّ إنشاؤها من خلال آليات مُشوّهة هيكلياً، ومفيدة بشكل غير متناسب لحامليها، وضارّة مادياً بمصالح المودعين العاديين». ويتضمّن هذا التصنيف فرعين: الودائع الناتجة من الفائدة، الودائع المدورة بشكل مصطنع وتُسمى «دولارات محاسبية». ومصدر هذا التمييز أنه «لا تتساوى جميع الدولارات في النظام المصرفي اللبناني. فبعضها يمثّل عملة أجنبية حقيقية، بينما يمثّل البعض الآخر أرصدة بالليرة اللبنانية أعيد تصنيفها كدولارات عبر عملية تحويل آلية لم تكن مدعومة باحتياطيات حقيقية».

(هيثم الموسوي)

التخفيف عن المصارف

برأي كريم سعيد فإن هذه الخطة تمثّل «التطبيق العملي والقابل للتنفيذ قانونياً لتسلسل المطالبات من صندوق النقد الدولي»، كما أنها ستسهم في خفض عجز ميزانية البنك المركزي، وستؤدي إلى خفض الأعباء على المصارف لأنها «ستتحمّل مسؤولية 40% من مكوّن سداد النقد، و20% فقط من مكوّن الأوراق المالية المدعومة بالأصول».

أزمة السيولة

تشير خطة كريم سعيد إلى أن المودعين الذين تصل ودائعهم إلى 60 ألف دولار، يمثّلون 87% من إجمالي المودعين، وسيحصلون على سداد كامل خلال أربع سنوات، بينما سيتم سداد الأرصدة المتبقية التي تصل إلى 100 ألف دولار تدريجياً على مدى سبع سنوات. ويُرجّح أن تُمدّد آجال استحقاق سندات الدين المدعومة بالأصول لتشمل 20 و25 و30 عاماً لضمان الاستدامة المالية والضريبية. لكن كل ذلك يحتاج إلى اتفاق رسمي مع الحكومة للحصول على سيولة بقيمة 600 مليون دولار سنوياً من السندات الدائمة.

الإنقاذ الداخلي...

بعد تصنيف الودائع يبدأ تطبيق مبدأ تراتبية توزيع الخسائر، ويتكاتل رأس مال المصرف أولاً «إلى حدّ أدنى قدره صفر دولار أميركي للسهم الواحد. ولا تُنسب أي قيمة سلبية لحقوق الملكية إلى المساهمين الحاليين؛ وأقصى خسارة يتحمّلونها هي الإلغاء الكامل لحصصهم في رأس المال». ثم تخضع المكوّنات الأخرى للتآكل مثل الأرباح والاحتياطيات وغيرها، وصولاً إلى تغطية الخسائر بالودائع غير النظامية وأخيراً الودائع العادية.

الودائع التي تبقى بعد عملية الشطب هذه، ستخضع لمعايير الإنقاذ الداخلي ويتم تحويلها إلى رساميل إجبارية في المصارف، لا حقّ تصويت لها وبسعر يساوي تقريباً 17% من سعر الدولار الحقيقي «ويُشطب المبلغ المتبقّي». وستصدر المصارف المعنية أسهماً ممتازة قابلة للتحويل من دون حق التصويت مقابل هذه الودائع المُحوّلة التي تستحق بعد 20 سنة ويمكن أن تتداول في السوق.

وستُلزم المصارف بموجب الخطّة «بإعادة رسملة تدريجية وفقاً لمتطلبات رأس المال للمخاطر النظامية ووفقاً لمعايير بازل 3، وذلك بحسب مكانة كل بنك وأهميته النظامية وملف المخاطر الخاص به. بالنسبة إلى بنوك ألفا، التي تُعتبر عادةً بنوكاً نظامية، يجب أن تتضمن إعادة الرسملة ضخّ رأس مال جديد على مدى فترة لا تتجاوز ست سنوات، بينما يجب ألّا تتجاوز فترة إعادة الرسملة أربع سنوات لجميع البنوك الأخرى». أمّا بشأن عمليات «إعادة الرسملة المُنفّذة سابقاً بناءً على طلب بنك لبنان المركزي - بما في ذلك عملية إعادة الرسملة السابقة بنسبة 20% نقداً - فستُحفظ وتُدرج ضمن رأس المال من المستوى الأول، بينما ستُدرج جميع عمليات إعادة الرسملة المتبقية، سواء كانت على شكل مساهمات عقارية أو بالدولار المحلي، ضمن رأس المال من المستوى الثاني فقط بعد إعادة تقييمها».

تقول الخطة إن المصارف التي تخسر كل رأس مالها «وفي حال اختيار المساهمين عدم ضخّ رأس مال جديد والانسحاب فعلياً من المؤسسة، سيتم إجراء مراجعة لجودة الأصول ومراجعة لخطة العمل لتقييم جدوى المؤسسة على المدى الطويل. وبناءً على نتائج هذه المراجعات، ستتم تصفية المؤسسة أو حلّها. وإذا اقتضت مرحلة التقييم، ستسعى الهيئة المصرفية العليا أولاً إلى تسهيل عملية الدمج أو الاندماج مع مؤسسة مصرفية أخرى قادرة على استعادة القدرة على الاستمرار. وإذا فشلت هذه الجهود، وقرّرت الهيئة المصرفية العليا أن البنك المعني قادر على البقاء ولا ينبغي تصفيته، فيمكن لمصرف لبنان التدخّل مباشرةً من خلال إطار عمل منظّم لحل الأزمات»، وذلك بهدف ضمان سداد المبالغ النقدية للمودعين حتى الحد المتفق عليه والبالغ حالياً 100 ألف دولار أميركي لكل مودع، أو ضخّ رساميل جديدة من خلال أسهم ممتازة بالإضافة إلى تعيين فريق إدارة جديد واحتفاظ مصرف لبنان بحصّة من رأس المال.

أيّ مصارف تبقى؟ كم عليها أن تدفع؟

أجرى مصرف لبنان تقييماً أولياً لجودة الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي اللبناني. وبناءً على نتائج هذا التقييم، تُقدّر خسائر المصارف الصافية بنحو 31,1 مليار دولار أميركي ويترتب على المصارف إعادة رسملة بقيمة 11,35 مليار دولار. وستدفع الخطة نحو خفض الالتزامات على المصارف إلى 57 مليار دولار، ما يحافظ على جزء من قاعدة حقوق الملكية في 31 بنكاً، من بينها ستة مصارف ألفا تمثّل ما يقارب 30% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي.

وتشير نتائج سيناريو تطبيق الخطة وفق مبدأ أولوية المطالبات أو مبدأ تراتبية توزيع الخسائر إلى الآتي: 41 مصرفاً تواجه شطباً كاملاً أو جزئياً لرأس المال الأساسي، و15 مصرفاً ليست لديها متطلبات إضافية لرأس المال. ومن بين البنوك الـ 41 التي تحتاج إلى إعادة بناء رأس مالها كلياً أو جزئياً، هناك 14 مصرفاً من مصارف ألفا تتطلب مجتمعة 1,818 مليار دولار، و25 بنكاً أصغر حجماً تحتاج إلى ما مجموعه 450 مليون دولار، أمّا البنكان المتبقيان فهما يخضعان حالياً للتصفية. أيضاً تواجه مصارف ألفا، التي تقلّ احتياجات إعادة الرسملة الفردية لكل منها عن 300 مليون دولار، عجزاً إجمالياً في رأس المال قدره 1,479 مليار دولار للوصول إلى عتبة إعادة الرسملة المُستهدفة بنسبة 8% من رأس المال الأساسي من المستوى الأول إلى الأصول.

تأثير رأس المال على مستوى القطاع ورأس المال على مستوى مجلس الإدارة

فئة	النتائج
إجمالي البنوك المرخصة التي تم تقييمها	56
البنوك التي تواجه شطبًا كاملاً أو جزئيًا لرأس مالها الأساسي من المستوى الأول (قبل عملية الإنقاذ الداخلي)	41
البنوك التي لا تتطلب متطلبات رأس مال إضافية	15
تم استيعاب إجمالي الخسارة بواسطة رواسب غير منتظمة	15.5 مليار دولار
إجمالي الودائع التي تم إنقاذها	7.1 مليار دولار
إيداعات منتظمة	1.99 مليار دولار
رواسب متبقية غير منتظمة	5.2 مليار دولار
الإنقاذ الداخلي عبر نظام NVPS	1.21 مليار دولار
البنوك ألفا (الكبيرة، ذات الأهمية النظامية)، والتي تحتاج إلى إعادة رسملة أقل من 300 مليون دولار (بعد عملية الإنقاذ الداخلي).	***12

تقرير

«الإصلاح» بالتراضي

21 مليون دولار لـMEAS بلا منافسة

زينب بزي

يتّجه مجلس الإنماء والإعمار إلى إبرام اتفاق رضائي جديد مع شركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات (MEAS)، لصيانة وتشغيل مباني ومنشآت مطار رفيق الحريري الدولي لمدة سنة، من 9 تشرين الأول 2026 حتى 8 تشرين الأول 2027، بقيمة 20,9 مليون دولار. ففي إشعار مُسجّل في 17 أيلول ومُعلن على موقع هيئة الشراء العام، أعلن المجلس أنه «يعتزم» إجراء الاتفاق، بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الرقم 19 وإلى الفقرة الثالثة من المادة 46 من قانون الشراء العام. لكنّ الإشعار نفسه يضع مسؤولية توافر شروط التعاقد بالتراضي على «الجهة الشارية دون سواها». وهنا يبدأ السؤال: أين هذه الشروط؟

قانون الشراء العام يجعل المناقصة العمومية هي الأصل، إذ تنص المادة 42 على أن الشراء العام يجري «بصورة أساسية بواسطة المناقصة العمومية». أمّا الاتفاق الرضائي، فهو استثناء تحكمه حالات وشروط محدّدة. ويستند مجلس الإنماء والإعمار إلى الفقرة الثالثة من المادة 46، التي لا تمنح حقاً مفتوحاً بالتجديد، بل تشترط، مجتمعة، أن تحصل الحاجة أثناء تنفيذ العقد، وأن تكون هناك «عجلة قصوى»، وأن تكون الخدمات أو الأشغال الإضافية مكمّلة للشراء الأساسي، وألّا يضر ذلك بالمنافسة، والأهم ألّا يكون ممكناً توقّع الحاجة الإضافية مُسبقاً.

فأين هذه الشروط؟ عندما أُبرم الاتفاق الرضائي السابق مع MEAS في عام 2025 لمدة سنة، أي كان معروفاً متى سينتهي. فما الحاجة التي لم يكن ممكناً توقعها؟ وما «العجلة القصوى» التي استجدّت؟ وإذا كانت هناك ضرورة تقنية تفرض استمرار MEAS، فأين الدراسة التي تثبتها؟ ولماذا لم تُستخدم السنة السابقة لإعداد دفتر شروط وإطلاق مناقصة عمومية؟

المفارقة أن هذا الأمر يأتي بعد أيام من وقوف رئيس الحكومة نواف سلام أمام مجلس النواب متحدّثاً باسم «حكومة الإصلاح والإنقاذ»، ومدافعاً عن الشفافية والمسؤولية اللتين تقول السلطة إنها تنتهجهما. لكن الممارسة تُظهر شيئاً آخر، وهذا العقد نموذج «مثالي» على ذلك: نحو 21 مليون دولار لعقد سنوي، حاجته معروفة مُسبقاً، يتّجه مجدّداً إلى المتعهّد نفسه بالاتفاق الرضائي، من دون أي منافسة.

يُذكر أنّ أصل العلاقة التعاقدية، يعود في أعمال الصيانة والتشغيل إلى عقد موقّع في 24 تشرين الثاني 1998، فيما تعود المستندات المتعلقة بالصفقة الحالية إلى شروط ذلك العقد الأساسي. وبعد نحو 28 عاماً، لا تزال العلاقة مستمرة، فيما أُسندت إلى MEAS الأعمال في عام 2025 أيضاً باتفاق رضائي لمدة سنة وبالقيمة نفسها تقريباً.

وتزداد المفارقة عند النظر إلى ملكية الشركة. فـMEAS تابعة لمجموعة طيران الشرق الأوسط (MEA)، فيما يملك مصرف لبنان الحصّة الساحقة في MEA. والمصرف نفسه يخوض اليوم، في عهد حاكمه كريم سعيد، حملة عنوانها المحاسبة والشفافية، وأعلن في تموز مواصلة «نهج ثابت في مكافحة الفساد».

> **ما الحاجة التي لم يكن ممكناً توقّعها؟ وما «العجلة القصوى» التي استجدّت لمنح MEAS عقداً بالتراضي؟**

وهذا لا يجعل المصرف مسؤولاً عن قرار مجلس الإنماء والإعمار اعتماد الاتفاق الرضائي، لكنه يطرح سؤالاً عن تطبيق مبادئ الحوكمة نفسها على الشركات التي يملكها بصورة شبه كاملة.

وكما هي حال العديد من العقود التي تحظى شركاتها بحظوة لدى السلطة، لا يعرف الرأي العام شيئاً عن الصفقة إلا بعدما تكون قد قطعت شوطاً متقدّماً. ففي هذه الحالة، لم تكن هناك منافسة أو عروض متنافسة أصلاً، بل ظهر، فجأة، إشعار الاتفاق الرضائي بعدما اتّخذ مجلس الإنماء والإعمار قرار التلزيم المؤقّت لمصلحة MEAS في 20 آب.

هنا يصبح «الإصلاح» مجرّد شعار. فإصلاح الشراء العام لا يعني وجود قانون وهيئة ومنصة تُنشر عليها الصفقات فحسب، بل أن تصبح المنافسة هي القاعدة والاستثناء مُبرّراً فعلاً. وإذا كانت المبرّرات القانونية والتقنية موجودة، فيُفترض نشرها. أمّا أن تعرف الدولة مُسبقاً موعد انتهاء عقد بقيمة 21 مليون دولار، ثم تصل إلى الموعد لتعود إلى المتعهّد نفسه باتفاق رضائي جديد، فيبقى السؤال قائماً: لماذا لم تُطرح صيانة وتشغيل المطار في مناقصة عمومية؟ سؤال آخر في عهدة حكومة تدّعي الإصلاح كلّما هبّت رياح الفساد من جانبها، فيما لا تزال تجد في الاستثناءات القانونية ممراً للالتفاف على القاعدة.

(هيثم الموسوي)

حق الردّ

تنفي الهيئة العامة للطيران المدني بشخص رئيسها الكابتن محمد عزيز ما ورد في صحيفة «الأخبار»، السبت الماضي، عن ضغوطات تمارس عليها لعدم مطالبة شركة IBEX Air Charter بالمستحقات المتوجبة عليها. وتؤكد الهيئة أن التراخيص لا تعطى قبل أن تسدد الشركات كل ما عليها من متوجبات، وتستكمل كل المتطلبات القانونية والفنية، وتتمنى على الاعلام التأكد من معلوماته من المصدر الرسمي قبل نشرها.

تحقيق

من موسم إلى آخر، كان تبغ الجنوب أكثر من محصول؛ كان دورة حياة ورزقاً لعشرات الآلاف. لكن الحرب قطعت «الحبل في المنتصف»، فاحرقت المواسم وشرّدت المزارعين وتركتهم بلا أرض ولا مردود

نكبة موسم التبغ في الجنوب
دورة حياة كاملة تنتهي

(علي حشيشو)

راجانا حمية

لا يذكر حبيب ياغي، المزارع السبعيني من زوطر الغربية، متى بدأ زراعة التبغ التي صارت حرفته التي لا يتقن سواها، لكنه يعرف تماماً متى انتهى مشواره معها. «صاروا موسمين»، يقول متحسراً. لا يقيس ياغي خسارته بعدد السنوات، بل بعدد مواسم التعب التي ضاعت. كم موسماً؟ هكذا يحسب المزارع الجنوبي خسارته. وياغي واحد من مزارعين كثر زرعوا تبغهم، ثم وقفوا يتفرجون على احتراقه بنيران العدو الإسرائيلي.

ورغم الضربات التي كان العدو يشنها خلال فترة وقف إطلاق النار مطلع العام الحالي، أصرّ ياغي على زراعة أرضه. زرع نحو «4 دونمات، بما يكفي لإنتاج 500 إلى 700 كيلو من الدخان». ولتأمين معيشته، زرع الزعتر والسماق، إلى جانب بعض الأشجار المثمرة، في مساحة «بحدود مئة متر مربع». وكلها زراعات «طيّعة»، يقول ياغي، لا تحتاج إلى كثير من الرعاية،

> **مع محو قرى كانت أراضيها حاضنة لمواسم التبغ، تشير «الريجي» إلى أن أكثر من 80% من الأراضي لم تُزرع هذا العام**

وهي «بيتية»، والأهم أنها بعلية ولا تحتاج إلى الري. لكن غارات العدو على البلدة اقتلعت الأشجار، ومنعت ياغي من «تحويش» ما تبقى من زعتر وسماق. واليوم، «لولا الولاد»، لما استطاع السبعيني تحمّل تكاليف نزوحه.

خسر ياغي مورد رزقه الوحيد وأرضه التي احترقت، ومثله مزارعون آخرون في قرى الجنوب التي اعتمدت طويلاً على زراعة التبغ لتأمين معيشتها. لم يبقَ تبغ، ولا زيتون، ولا زعتر، ولا سماق، ولا حتى أرض. وهكذا تتوالى خسائر أهل الجنوب، من البيوت إلى الأرزاق التي تحترق في أرضها موسماً تلو الآخر، بلا حول ولا قوة، فيما استبدل النازحون موسم الحصاد بمواسم النزوح والتهجير.

التبغ دورة حياة

لطالما ارتبطت شتلة التبغ في الجنوب بدورة حياة كاملة. فهي بالنسبة إلى مزارعيها العصا التي يتوكأون عليها، ومصدر الرزق الذي يسند عيشهم من موسم قطاف إلى آخر. ولا يتوقف أثرها عند المزارع وحده، بل تمتد دورة المال التي تولّدها إلى آخرين يستفيدون منها: من صاحب الدكان الصغير إلى المدرسة، وصولاً إلى مؤسسة تنتظر بيع موسم التبغ كي تسترد دينها. هكذا كانت تدور عجلة الحياة في قرى الجنوب التي وجدت في زراعة التبغ ملاذاً من الفقر: يزرعون، يستدينون، يبيعون، ثم يسدّدون ديونهم «ع الموسم». وهو أمر طبيعي في قرى تعتمد حركتها الاقتصادية على ما تنتجه أيدي أهلها. وشتلة التبغ تكاد تكون باب الرزق الأول فيها، لكونها «تؤمّن للعاملين فيها نوعاً من الاستقرار»، يقول طريف سلامة، المزارع والنقابي في الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

ويُقدَّر عدد العاملين في قطاع زراعة التبغ بعشرات الآلاف. وبحسب الإحصاءات الأخيرة، يبلغ عدد رخص زراعة التبغ في الجنوب نحو 16 ألف رخصة، إلا أن «كل رخصة لا تخص مزارعاً واحداً، وإنما قد يكون هناك أربعة أو خمسة مزارعين، وحتى عائلة كاملة تعمل كلها في القطاع»، بحسب رئيس اتحاد نقابة العاملين في زراعة التبغ والتنباك في لبنان حسن فقيه. لذلك، فإن التبغ بالنسبة إلى أهل الجنوب يوازي حياة بأمّها وأبيها. وبلغة المزارعين، تحمل شتلة التبغ نحو 70% من مصاريف معيشتهم، فيما تسندها زراعات أخرى صغيرة، كالزعتر والقمح، إلى جانب تربية الأبقار والدواجن وصناعة المؤونة، لتأمين ما تبقى من احتياجات العائلة. ولذلك أيضاً، جاءت خسارة موسم جديد أشبه بنكبة.

الخسارة بالآف الدونمات

قبل أن يجرف العدوان الإسرائيلي الأراضي الزراعية، كان الجنوب المنتج الأول للتبغ المحلي. وتُقدَّر المساحات التي كانت تُزرع في قراه بنحو 50 ألف دونم، تنتج في مواسم الحصاد الأخيرة قرابة خمسة ملايين كيلوغرام من التبغ المجفف، تتسلّمها سنوياً مؤسسة إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي)، بقيمة تقارب، بحسب فقيه، «خمسين مليون دولار».

ولا تشبه مواسم التبغ الجنوبية مواسم المناطق الأخرى. فشتلة الجنوب هي «طربونة الحبق»، ويطلق عليها اسم «سعدى ستة»، وهي تنتج أفضل أنواع التبغ وأجودها. ولأنها كذلك، تعتمد «الريجي» عليها في إنتاج السيجارة الوطنية «سيدرز»، إذ إن «جزءاً كبيراً من صناعة هذه السيجارة يأتي من الجنوب بالتحديد»، يقول فقيه. واحتلت «سيدرز»، بجودتها الوطنية، مراتب متقدمة في نقاط البيع، بعدما طوّرت «الريجي» المنتج واستحدثت خطاً جديداً لإنتاجه.

اليوم، لا تقديرات لدى «الريجي» لما يمكن أن يأتي من أراضي الجنوب، في ظل النكبة التي لحقت بالمحاصيل، والتي وصلت إلى نحو 80%. ومع محو قرى كانت أراضيها حاضنة لمواسم التبغ، تشير «الريجي» إلى أن أكثر من 80% من الأراضي لم تُزرع هذا العام.

والنكبة لا تقتصر على الأرض والمحصول. فقد نزح آلاف المزارعين الذين امتهنوا زراعة التبغ من قراهم وبلداتهم. بعضهم لجأ إلى مراكز إيواء، وآخرون إلى مناطق آمنة في الجنوب، لكن أحداً لم يعد قادراً على ممارسة مهنته، «مع فقدان الملاءة المالية بعدما صرفوها في تجهيز الموسم مطلع هذه السنة»، يقول فقيه. ولم يتمكن هؤلاء أيضاً من استئجار أو تأمين أراضٍ في أماكن نزوحهم، بعدما أتت الحرب على أرزاقهم ومدّخراتهم، فوجدوا أنفسهم بلا مواسم وبلا مردود يسند معيشتهم.

طقوس زراعة التبغ

قبل أن يستسلم الجنوبيون للخسارة، كانت زراعة التبغ بالنسبة إليهم طقساً يتقنون الاحتفاء به بصبر. فهو موسم طويل نسبياً يبدأ مطلع العام بتجهيز الأرض وحراثتها وقلب تربتها مراراً، لتهوئتها وتشميسها وتسميدها، ثم تركها لترتاح. وفيما «تتشمّس» الأرض، ينشغل المزارعون بتحضير مشاتل التبغ والشتول تمهيداً لزراعتها. وخلال هذه الفترة، التي تستمر نحو شهرين، يصرف المزارع نصف كلفة الموسم، فيما يُستكمل النصف الآخر مع «التشتيل والري والقطف والشكّ». وللقطف طقوسه أيضاً. فهو يمتد على ست مراحل، تُقطف في كل منها خمس أوراق، بدءاً من الأوراق السفلية الأقرب إلى الأرض، أو ما يُسمى «التكعيبة»، مروراً بـ«التنوة» و«الصليبي» و«الرقبة» و«الطربونة»، وصولاً إلى البراعم العلوية أو «الجرام».

لكن موسم الحصاد لم يأتِ. «انقطع الحبل في المنتصف»، يقول سلامة، بعدما تزامنت بداية الحرب مع بداية زراعة الموسم، فترك المزارعون أراضيهم وانتهوا نازحين. وكلّفت الحرب، المستمرة حتى اليوم، الجنوب مواسمه الزراعية كلها تقريباً، باستثناء بعض المناطق الحدودية، ومنها رميش وعين إبل ودبل وغيرها، وبعض المناطق الداخلية، كالبابلية وصديقين.

لذلك، لا يُعوّل هذا العام على إنتاج التبغ، بعدما دُمّرت هذه الزراعة في أكثر المناطق احتضاناً لشتلة التبغ، التي يسميها الجنوبيون «أمهات القرى التي تزرع هذه الشتلة»، من عدشيت - النبطية إلى تولين وعيترون وعيتا الشعب وبارين ورشاف وميس الجبل وبليدا، وغيرها من القرى التي مُحيت، ومُحيت معها مواسمها، من وجه الأرض.

صحيح أن مجد زراعة التبغ في السنوات الأخيرة لم يعد كما كان في السابق، إلا «أننا كنا موعودين بموسم جيد هذا العام»، يقول فقيه. ويشير إلى أن النقابة أطلقت حملة «قوية» لتشجيع الناس على زراعة التبغ «لتقطيع المرحلة الصعبة». لكن الحرب غيّرت الحسابات، ولم يتمكن المزارعون من الاستثمار في أماكن نزوحهم، فخلقت هذه النكبة كارثة إضافية: خسارة الأموال التي أنفقوها أصلاً لتجهيز الأرض وتحضير الموسم.

من هنا، جاءت اللقاءات بين اتحاد نقابات المزارعين وإدارة «الريجي»، وانتهت في مرحلتها الأولى بمنح المزارعين المسجلين قروضاً بقيمة 300 دولار، على أن تسترد الإدارة في الموسم المقبل. وعلى قاعدة «البحصة اللي بتسند خابية»، تلقف المزارعون القرض، مستعينين به لتدبير أيام النزوح، فيما يدور النقاش حالياً حول كيفية تعويض الخسائر التي تكبدوها.

لكن المشكلة، بالنسبة إلى المزارعين، أعقد من مجرد خسارة موسم. فهي تتحول إلى خيبة أمل من الدولة، ثم إلى شعور بـ«الغضب»، يقول سلامة، مع ترك الناس «يزرعون شوكهم بأيديهم»، من دون خطة تعينهم في المرحلة الحالية.

وفي موازاة ذلك، تشير المصادر إلى أن إدارة «الريجي» حددت موعدين لتسلّم التبغ ممن نفذ بموسمه: الأول لتبغ القرى الحدودية المحتلة، مطلع الأسبوع الثالث من الشهر الجاري، فيما تتسلّم مواسم القرى الأخرى الواقعة خارج المناطق الحدودية المحتلة في الأسبوعين الأول والثاني من تشرين الأول المقبل.

التبغ من الخمسينيات إلى اليوم

مرّت زراعة التبغ في الجنوب بمطبات كثيرة؛ فلم تكن كل مراحلها «ذهبية». وفي ذروة ازدهارها، التي يحددها المزارع حبيب ياغي بخمسينيات القرن الماضي، كان كيلو التبغ يباع بثماني ليرات، «ع زمان الليرة»، ثم أصبح بعشرة آلاف ليرة، «أيام ما كانت الألف تحكي».

واستمر هذا الانتعاش حتى الاجتياح والعدوان الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الماضي، حين انهارت الدولة ولم تعد تتسلّم مواسم التبغ. في تلك الفترة، فتح التبغ طريقه إلى العراق بأسعار مجزية، ثم إلى ليبيا، واستمر الواقع على هذا النحو حتى منتصف التسعينيات، حين استعاد التبغ مكانته، وبات إنتاج الجنوب يفوق القدرة الاستيعابية لـ«الريجي»، فلجأت المؤسسة إلى تحديد كمية الإنتاج بما يعادل 400 كيلوغرام من التبغ لكل رخصة.

ومع الحروب المتكررة على الجنوب، اتجه المزارعون إلى الزراعات البديلة، من البازيلاء والبامية إلى بعض الزراعات البعلية، فيما توسعت زراعة البيوت البلاستيكية وتربية المواشي. لكن في كل مرة كانت تتجدد فيها الحرب، كانت آمال الناس بانتعاش تلك الزراعات تتضاءل. فعاد المجد إلى التبغ، قبل أن يخفت هو الآخر تحت وطأة الأزمات المتلاحقة، ومنها انهيار الليرة، الذي دفع المزارعين إلى الإقلاع عن الزراعة، قبل أن يعودوا إليها مجدداً بعد تحويل سعر التبغ إلى الدولار ... وقبل أن تنتهي الحكاية مرة أخرى بفعل العدوان.

إعلانات رسمية

اعلان
عن تعديل شُروط الترشح لوظيفة مُفتش عمل إداري في المُباراة لملء المراكز الشاغرة في وظيفة مفتش عمل (فئة ثالثة في ملاك وزارة العمل).
يعلن مجلس الخدمة المدنية عن تعديل شُروط الترشح لوظيفة مفتش عمل إداري وظيفة مُفتش عمل (فئة ثالثة) في ملاك وزارة العمل، وتمديد مُهلة تقديم طلبات الترشح للاشتراك في المُباراة بالنسبة لمُفتش عمل إداري فقط الى يوم الخميس في 2026/10/1 وعن تأجيل موعد إجراء المُباراة لوظيفة مفتش عمل إداري فقط التي كان مُقرراً إجراؤها إعتباراً من يوم السبت في 2026/10/17 بحيث يصبح يوم الخميس في 2026/10/29 وعن تمديد مُهلة إعلان النتائج النهائية للمُباراة.
يُمكن الإطلاع على شُروط المباراة الإلكتروني الرسمي www.csb.gov.lb وبرنامجها في مجلس الخدمة المدنية، وعلى موقعه الإلكتروني الرسمي www.csb.gov.lb.
وتُعلن نتائج المباراة المذكورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس، وعلى لوحة الإعلانات المُخصصة لذلك في مدخله في مُهلة أقصاها الجمعة في 2027/1/15.
بيروت في 2026/9/15
رئيس مجلس الخدمة المدنية
نسرين مشموشي
التكليف 191

اعلان
أمانة السجل العقاري في جزين
طلب علي حسن زين بصفته وكيلاً عن علي نعيم بو ملحم أحد ورثة نعيم علي بو ملحم سند بدل ضائع للعقار رقم /398/ الريحان.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
يمنى سعد

اعلان
أمانة السجل العقاري في جزين
طلب شربل نمر عطيه بوكالته عن أنطوان كريم القطار سند بدل ضائع للعقار رقم /414/ صيدون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
يمنى سعد

اعلان
أمانة السجل العقاري في جزين
طلب رامي منير ناضر بوكالته عن يوسف عزيز نصر سندات بدل ضائع للعقارات رقم /1547/ و/1548/ و/1550/ بكاسين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
يمنى سعد

اعلان بيع عقاري
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت المُعاملة التنفيذية رقم 2020/1708
الرئيس طانيوس الحايك
طالبو التنفيذ: العميد محمد عطوي ودائنية عبد الغني قباني ومحمد كريم محمد عطوي.
المُنفذ عليهم: شركة أكرسيف مايدز ش.م.ل. وريتشارد وإيلي جونيور إيلي كنعان وهيثم نجيب أبو شقرا.
السند التنفيذي: نسخة أولى طبق الأصل عن عقد إيجار تاريخ 2018/4/17 بقيمة 126,000/ دولار اميركي عدا الملواحق.
تاريخ التنفيذ: 2020/12/21.
تاريخ تبليغ الإنذارات: 2021/4/8.
تاريخ قرار الحجز: 2023/5/22.
تاريخ تسجيله: 2023/6/27.
تاريخ محضر الوصف: 2025/9/25.
تاريخ تسجيله: 2025/10/8.
بيان العقار المطروح للبيع: القسم رقم A/39 من العقار رقم /1790/ الأشرفية العائد للمُنفذ عليه: هيثم نجيب أبو شقرا يتألف من صالون وطعام ومطبخ وغُرفتين وثلاثة حمامات وغُرفة غسيل وممر وأربع شُرفات له موقف سيارة ومُستودع مُحددين في السفلي الرابع.
مساحته 134// متر مُربع.
حُدود العقار: غرباً العقارات: /3514/ - /3515/ - /4115/ وأملاك عامة.
شرقاً: أملاك عامة.
شمالاً: العقار /3515/ وأملاك عامة و /4115/.
قيمة التخمين: 241,200/ دولار أميركي.
وقيمة الطرح للمرة الأولى: 144,720/ دولار أميركي.
موعد المُزايدة ومكان إجرائها يوم الثلاثاء الواقع في 2026/10/6 الساعة العاشرة صباحاً في مكتب رئيس دائرة تنفيذ بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الأولى حُصص المُنفذ عليه: هيثم أبو شقرا والبالغة /2400/ سهم في القسم A/39 من العقار رقم /1790/ الأشرفية والموصوف أعلاه.
فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد /973/ و/978/ و/983/ من الأصول المدنية، أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المُباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً مُوازياً لبدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت صادر عن حساب (Fresh) مفتوح بالدولار الأميركي، أو يُقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ نقداً، وعليه اتخاذ مقام مُختار له في نطاق الدائرة إن لم يكن له مقام فيه أو لم يسبق له أن عين مقاماً مختاراً له، وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة إيداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة تحت طائلة إعادة المُزايدة بزيادة العشر، وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيها رسم دلالة خمسة بالمائة من دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور القرار بالإحالة، للراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مامور تنفيذ بيروت
زكية عيسى

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب كُل من الاء إبراهيم سنجر وأحمد محمود كنعان وكلاء عصام ومحمد وفيروز وأرزه وأنوار ونوال وديالا عبد الحميد ابو ريش ومصطفى وياسمينا عمار أبو ريش بصفتهم ورثة عبد الحميد مصطفى أبو ريش سند تمليك بدل ضائع باسم المورث/ عبد الحميد مصطفى أبو ريش بالقسم 16 من العقار /3154/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

اعلان
بيع بالمزاد العلني صادر عن دائرة تنفيذ حلبا القاضي جوي مخائيل
الجهة المُنفذة: طوني إبراهيم الأشقر
وكيله المُحامي فادي موسى.
المُنفذ عليها: جرجورة خليل دبب وجميلة خليل اسطفان - مجهولي الإقامة.
المُعاملة: 733/ 2025.
السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى الغُرفة الثالثة 2025/1 تاريخ 2025/1/9.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ حلبا كامل العقار /51/ الشيخ طابا السهل، وهو أرض غير مبنية سليخ مزروعة قسم كبير باشجار أفوكا وقسم منها غير مزروع على طريق عام زراعي ومُسيجة بتصوينة خارجية ولا يُوجد بناء إلا فقط تناكية صغيرة.
تاريخ محضر وصف العقار: 2026/3/5.
تاريخ تسجيله: 2026/3/13.
مساحة العقار: /7598/م2.
التخمين والطرح للعقار: /327870/$.
حُدوده العقارات: جنوباً /52/ - /62/ الشيخ طابا السهل ومجرى ماء عام.
شرقاً /50 -62/ الشيخ طابا السهل وطريق عام.
شمالاً: /50/ - /48/ الشيخ طابا السهل.
وغرباً: /48/ - /52/الشيخ طابا السهل ومجرى ماء.
موعد المُزايدة ومكانها: الاثنين 2026/10/19 الساعة 1:00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ حلبا، شُروط البيع للراغب بالدخول بالمُزايدة دفع مثل بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرة اللبنانية أو شيك مصرفي Fresh Dollar واتخاذ محلاً لإقامته ضمن نطاق دائرة تنفيذ حلبا إذا كان مُقيماً خارجها وإلا عد قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وللشاري رسم الإحالة والدلالة والتسجيل.
مامور التنفيذ
بشرى اسطفان

اعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المُحامي عبدالله ديب بوكالته عن السيد زياد فؤاد الخوري سند بدل ضائع لحصة مُورثيه الياس جبران سعاده وأمل جبران جرجس سعاده في العقارات أرقام /4780/ و/4573/ منطقة أميون العقارية وعن حصة مُورثه الياس جبران سعاده في العقار رقم /4728/ منطقة أميون العقارية.
للمُعترض 15 خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب طوني جورج أجيع بالوكالة عن ندى يوسف المكاري سند بدل عن ضائع للمقسم 7 بلوك A من العقار /1844/ منطقة إهدن العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب صفوان محمد سميح مبيض بصفته مُفوض عن بنك عودة شهادة تأمين بدل ضائع للعقار /1607/ مقسم 84 بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري

إعلانات رسمية وحبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

مناقصة رقم 27/صيانة عامة/ 2026
تلزيم تقديم وتركيب ضاغط هواء في مؤسسة الحدث

تجري إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مناقصة عمومية بالظرف المختوم لتلزيم تقديم وتركيب ضاغط هواء في مؤسسة الحدث، على الراغبين بالاشتراك الالتزام بجدول المواعيد التالي:
- **الأربعاء الموافق 2026/10/28 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر**: موعد زيارة موقع العمل مع المهندس المشرف من قبل إدارة الحصر والإستثماري في مؤسسة الحدث.
- **الثلاثاء الموافق 2026/11/03 الساعة الثانية عشرة ظهراً**: المهلة الأخيرة لإرسال الإستفسارات والإستيضاحات.
- **الجمعة الموافق 2026/11/06 الساعة الثانية عشرة ظهراً**: المهلة الأخيرة للإجابة على الإستفسارات والإستيضاحات من قبل الإدارة.
- **الأربعاء الموافق 2026/11/11 الساعة الثانية عشرة ظهراً**: المهلة الأخيرة لتقديم العروض في أمانة سر المديرية العامة – مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الثالث.
- **الخميس الموافق 2026/11/12 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر**: فض الغلافات في مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الأول.

يمكن للراغبين بالاشتراك سحب دفتر الشروط من مركز الإدارة في الحدث – مصلحة المشتريات – طوال أيام الأسبوع خلال الدوام الرسمي.
للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على الموقع الإلكتروني: www.regie.com.lb

الرئيس – المدير العام
المهندس ناصيف سقلاوي

مارون مقبل

اعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت ليلبانة خليل بوكالتها عن زياد محمد خير قصيص سند بدل ضائع للعقار /3376/ مقسم 7 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

اعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يُبلغ إلى المُنفذ بوجههما كمال إبراهيم وزاهر إبراهيم مجهولي محل الإقامة عملاً بأحكام المادة /409/ أصول مُحاكمات مدنية تعلمكم هذه الدائرة بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2026/81 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالبة التنفيذ مزين عبد الحفيظ المجذوب الملقب طرطوزي وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن القاضي المُنفرد المدني في بيروت الناظر بالدعاوى العقارية قرار 2014/138 تاريخ 2014/4/29 المُتضمن إلزامكم بتسجيل /600/ سهم في القسم رقم 3979/4 المصيطبة على اسم الجهة المُنفذة في السجل العقاري وتضمينكما النفقات كافة.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مامور تنفيذ بيروت
هلا خليل

الحدث

إيران تشجّع الصين على «دور أكبر»
عودة شبح الحرب تحيي الوساطات

تدخل المواجهة الأميركية - الإيرانية مرحلة تبدو فيها كلفة استمرار الحرب عاملاً متقدّماً في دفع الطرفَين نحو إعادة اختبار البحث عن مخرج سياسي، من دون أن يعني ذلك أن شروط التسوية باتت ناضجة. فرغم عودة الحرارة إلى التحرّكات القطرية والباكستانية، تتواصل الاضطرابات في مضيق هرمز، فيما يستمرّ تشديد العقوبات وإجراءات الحصار والتهديدات المتبادلة.

وإذ يحافظ مضيق هرمز، حتى الآن، على مركزيته في مسار الحرب ونتائجها وآثارها، فإن الاضطراب المستمرّ في الملاحة هناك، وانعكاسه على أسعار الطاقة، لا يفتآن يوسّعان دائرة المتضرّرين من الحرب، ويجعلان خفض حدّتها مصلحة تتقاطع عندها حسابات أطراف إقليمية ودولية عدة. وفي المقابل، يوحي تمسّك واشنطن بإجراءاتها الاقتصادية ورفع طهران سقف تهديداتها، بأن الاتصالات الجارية حالياً لا تزال أقرب إلى استكشاف شروط العودة إلى المفاوضات، منها إلى مسار تفاوضي مكتمل.

وفي هذا الإطار، كانت الدوحة قد كشفت، أول من أمس، أنها «تتبادل منذ نحو أسبوعَين أفكاراً مختلفة بشأن استئناف المحادثات»، وأنها «تلقّت تطمينات من مسؤولين في الإدارة الأميركية بأن واشنطن تريد التوصل إلى اتفاق مع طهران».

وأمس، دخلت باكستان على الخطّ، بوصول وزير داخليتها، محسن نقوي، إلى طهران، حيث بحث، إلى جانب العلاقات الثنائية والتعاون الحدودي، الجهود لدفع «عملية السلام» قدماً. وفي موازاة ذلك، دعا المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة، الإيرانيين، إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات «بحُسن نية والتحدّث باسم المرشد الأعلى» على حد تعبيره، معلناً أن الرئيس دونالد ترامب «منفتح على المحادثات والتوصّل إلى اتفاق». كذلك، قال وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، إن بلاده ناقشت الملف الإيراني مع الصين، وإن الصين «منخرطة جداً» في المحادثات

بحافظ مضيق هرمز، حتى الآن، على مركزيته في الحرب ونتائجها وآثارها (أرشيف)

الحوثي لتركيا وباكستان: لا تتورّطا في العدوان

صنعاء - **الأخبار**

نصح قائد حركة «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، تركيا وباكستان، بعدم الاستجابة لضغوط السعودية الرامية إلى توريطهما في العداون على اليمن. وقال الحوثي، في كلمة بمناسبة ذكرى «ثورة 21 أيلول»، إن «ما تسعى إليه السعودية في هذه المدة، هو الدفع بالتركي والباكستاني، واستجلاب التكفيريين من سوريا، في الوقت الذي تتعرّض (فيه) سوريا للاستباحة الكاملة»، مضيفاً: «ننصح التركي والباكستاني بألّا يتورّطا طمعاً في المكاسب السياسية والمادية من السعودية»، مشيراً إلى مشاركة الولايات المتحدة في اعتراض الضربات اليمنية في أجواء السعودية، ودراستها خيارات تصعيد ضدّ اليمن.

وأكد الحوثي أن «الشعب اليمني لا يطالب بشروط تعجيزية، بقدر ما يطالب بإيقاف العدوان وإنهاء الحصار»، لافتاً إلى أن «هذه المطالب أثارت جنون السعودية التي استهدفت مطار صنعاء، ودفعت بتحشيداتها إلى مختلف الجبهات، وأقدمت على قصف الأعيان المدنية، فاتّجه الشعب اليمني إلى مواجهة التصعيد بالتصعيد والحصار بالحصار، وردّ بالمثل بقصف العمق السعودي، حاصداً نتائج فاعلة، جعلت النظام السعودي يصرخ ويستنجد بالآخرين».

واعتبر أن «الرياض تحاول جلب واشنطن والكيان الصهيوني لشنّ عدوان شامل ومباشر، وليس مجرّد إسناد استخباراتي كما هو حاصل الآن عبر وجود الخبراء الأميركيين والصهاينة، جنباً إلى جنب القيادات السعودية». وأكد جاهزية الحركة للتعاطي المسؤول مع أيّ حلول منصفة مقابل وقف التصعيد، مجدّداً المطالبة «بإيقاف العدوان، وإنهاء الحصار الجائر، والكفّ عن حرمان الشعب اليمني من ثرواته النفطية والغازية وكلّ الثروات الوطنية والتحكّم بها».

اليمن

الرياض توسّط غروندبرغ لدى صنعاء: لا أذن يمنية مصغية

صنعاء - **رشيد الحداد**

في ظلّ فشلها في الضغط عسكرياً على صنعاء على مدى الأسابيع الماضية، وتعرّضها لعمليات كبيرة بالصواريخ الباليستية والمجنّحة، ورفض الحلفاء إلى الآن تلبية طلباتها بالتدخّل المباشر، تدفع السعودية بالمزيد من الهروض عبر وساطات إقليمية ودولية، فيما «أنصار الله» لا تزال تواجه تلك العروض بالرفض، معتبرةً أنها لا تلبّي الحدّ الأدنى من المطالب اليمنية. وبعد فشل وساطة تركية في إقناع الحركة بوقف عملياتها خفض حدّتها مصلحة تتقاطع عندها حسابات أطراف إقليمية ودولية عدة. وفي المقابل، يوحي تمسّك واشنطن بإجراءاتها الاقتصادية ورفع طهران سقف تهديداتها، بأن الاتصالات الجارية حالياً لا تزال أقرب إلى استكشاف شروط العودة إلى المفاوضات، منها إلى مسار تفاوضي مكتمل.

وفي هذا الإطار، كانت الدوحة قد كشفت، أول من أمس، أنها «تتبادل منذ نحو أسبوعَين أفكاراً مختلفة بشأن استئناف المحادثات»، وأنها «تلقّت تطمينات من مسؤولين في الإدارة الأميركية بأن واشنطن تريد التوصل إلى اتفاق مع طهران».

وأمس، دخلت باكستان على الخطّ، بوصول وزير داخليتها، محسن نقوي، إلى طهران، حيث بحث، إلى جانب العلاقات الثنائية والتعاون الحدودي، الجهود لدفع «عملية السلام» قدماً. وفي موازاة ذلك، دعا المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة، الإيرانيين، إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات «بحُسن نية والتحدّث باسم المرشد الأعلى» على حد تعبيره، معلناً أن الرئيس دونالد ترامب «منفتح على المحادثات والتوصّل إلى اتفاق». كذلك، قال وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، إن بلاده ناقشت الملف الإيراني مع الصين، وإن الصين «منخرطة جداً» في المحادثات

عبد السلام على ضرورة تنفيذ المطالب الإنسانية من دون قيد أو شرط، محمّلاً الجانب السعودي تبعات عدم الاستجابة لها، ومحذراً إياه من الاستمرار في تحشيد الفصائل وتسليحها في عدد من جبهات الداخل.

ومن جهته، قال مصدر سياسي مطلع، لـ«الأخبار»، إن «السعودية لا تزال تقدّم نفسها كوسيط سلام في اليمن، وليس كقائدة للعدوان والحصار، وتحاول التمترس خلف الأطراف التابعة لها، وترى أن الصراع يمني - يمني». وبخصوص المقترحات المقدّمة إلى صنعاء، أوضح المصدر أن «الرياض تقترح على الأمم المتحدة إحياء المفاوضات الخاصة بالملف الاقتصادي، وعقد لقاءات بين الأطراف اليمنية بهدف التوصّل إلى اتفاق على إعادة إنتاج النفط وتصديره، وتخصيص عائدات مبيعاته لصرف مرتبات موظفي الدولة في مختلف المحافظات».

ويأتي تجديد المملكة طلب التفاوض بعد ما رفض الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، طلباً سعودياً بتوجيه ضربات جوية إلى «أنصار الله». ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولين أميركيين، أن ترامب تردّد لأسابيع بشأن المناشدات السعودية، لكن الأمور وصلت إلى ذروتها، الخميس الماضي، عندما اتصل ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، به وناشده مجدّداً التدخّل. وبحسب الصحيفة، كان اجتمع ترامب مع مستشاريه في اليوم السابق، وأبلغهم بأنه لا يؤيّد شنّ ضربات، لكنه بعد حديثه مع ابن سلمان، غيّر موقفه وأمر وزارة الدفاع بالاستعداد؛ ثمّ بحلول ظهر أول من أمس، بدا أن الرئيس غيّر موقفه مرّة أخرى، ليبلغ المعنيين بأنه لن تكون هناك ضربات جوية أميركية ضدّ الحركة، على الأقلّ في الوقت الراهن؛ علماً أن معظم أعضاء الدائرة المقربة من الرئيس عارضوا الانضمام إلى القتال، لا سيما في ظلّ الضغوط التي تواجه الجيش الأميركي في الحرب مع إيران.

وفي اتصال هاتفي مع قناة «فوكس نيوز»، صباح أول من أمس، قال ترامب إنه في «مرحلة اتخاذ القرار» بشأن ما ينبغي فعله في الحرب الأوسع مع إيران. وفي ما يتعلّق بـ«أنصار الله»، أشار إلى أن الولايات المتحدة على اتصال دائم بالحركة، زاعماً أن الأخيرة وافقت حتى الآن على عدم محاربة الولايات المتحدة. وتعكس هذه التقلّبات، وفقاً للصحيفة، المأزق الذي يجد الرئيس نفسه فيه، لا سيما مع استمرار هجمات «أنصار الله» ضدّ السعودية. ورغم أن بعض المسؤولين العسكريين الأميركيين يعتقدون بضرورة مساعدة الرياض، يبدي دبلوماسيون وقادة عسكريون حاليون وسابقون خدموا في الشرق الأوسط شكوكاً في أن تؤدي حملة قصف أميركية محدودة إلى إجبار «أنصار الله» على التفاوض على طاولتها، لا سيما في ظلّ الضغوط التي تواجه الجيش الأميركي في الحرب مع إيران.

> **تقترب «أنصار الله» من قطع اهم خطوط الإمداد جنوبي تعز**

> **حافظ الطرفان على التلويح بأدوات الردع والتهديد**

ذات الصلة. وبحسب مصادر دبلوماسية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «إيران توجّهت إلى الصين وطلبت منها تأدية دور أكبر في الوساطة مع الولايات المتحدة، والسعي للعودة إلى المفاوضات». ويبدو أن بكين تجاوبت مع الطلب الإيراني، الذي جرى حتماً بحثه خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقتشي، إلى الصين قبل أيام. وتشير كثافة الاتصالات والوساطات إلى اتساع دائرة الأطراف الباحثة عن مخرج من الحرب، لكنها لا تكشف، حتى الآن، عن تفاهم على آلية أو شروط مشتركة، خصوصاً مع تمسّك كلّ طرف بالأوراق التي يعتقد أنها تعزّز موقعه في المرحلة المقبلة.

في هذا الوقت، يستمرّ تداخل المسارَين السياسي والميداني، وهو ما يتجلّى بأوضح صوره في مضيق هرمز. فبعد منتصف ليل أمس، أعلن «الحرس الثوري» إسقاط مسيّرة إسرائيلية من طراز «أوربيتر» في أجواء المضيق، قبل أن يعلن، صباحاً، إسقاط طائرة مسيّرة أخرى، أميركية هذه المرّة، من طراز «MQ-1». وفي وقت لاحق، تمّ استهداف ناقلة قالت إيران إنها حاولت العبور عبر «الممرّ العُماني»، فيما أفادت تقارير بإصابة ناقلتَين بمقذوفات في أثناء مرورهما في المنطقة. ويأتي ذلك فيما تعكس المواقف المتعلّقة بالمضيق إدراكاً متزايداً لاستمرار تأثيره في المرحلة المقبلة. إذ رفض وزير الطاقة القطري، سعد بن شريدة الكعبي، أمس، تصريحات بيسنت بشأن إمكان أن يصبح «ممرّ غير مهم» خلال العامين المقبلَين، واصفاً إياها بأنها «خاطئة»، ومنبهاً إلى أن المضيق «ليس ممرّاً للنفط والغاز فحسب، بل طريق مهمّ لمختلف أنواع التجارة».

بالتوازي، حافظ الطرفان على التلويح بأدوات الردع والتهديد، عسكرياً من جهة إيران، واقتصادياً من جهة الولايات المتحدة. إذ حذّرت طهران من توسيع الحرب، وقال المتحدث باسم «حرس الثورة» إن «المنطقة لا تزال قادرة على استيعاب توسيع نطاق الحرب»، مؤكداً أن «لدينا أسلحة وأهدافاً جديدة يمكن استخدامها في حال تعرّض إيران لهجوم جديد». أمّا واشنطن، فأعلن وزير الخزانة فيها أن «شركات الطيران الإيرانية ستواجه، اعتباراً من 23 أيلول، قيوداً تشمل تزويد طائراتها بالوقود وخدمات الهبوط وبيع التذاكر»، مهدّداً باستبعاد الجهات المخالفة من «نظام الدولار». ورغم اشتداد التصعيد، هبط «خام برنت» إلى ما دون 100 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ 12 يوماً، متأثراً بتنامي الآمال بإحراز تقدّم بين واشنطن وطهران. لكن هذا التراجع لا يلغي حجم التداعيات التي راكمتها الحرب؛ إذ أفادت «وول ستريت جورنال» بأن «مصافي النفط أصبحت نقطة اختناق رئيسة للإمدادات العالمية مع تراجع إمدادات الديزل بسبب الحرب في إيران وأوكرانيا»، فيما أظهرت بيانات «جمعية السيارات الأميركية» وصول سعر غالون البنزين في الولايات المتحدة إلى 4,47 دولارات، بزيادة 50% منذ اندلاع الحرب على إيران في 28 شباط الفائت.

في النتيجة، تبدو المرحلة المقبلة مفتوحة على اتجاهَين: الأول أن تدفع تداعيات الحرب على الملاحة والطاقة، واتساع دائرة الأطراف الساعية إلى احتوائها، نحو خطوات متبادلة لخفض التصعيد وفتح مسار سياسي. أمّا الثاني، فهو أن تبقى القنوات الحالية جزءاً من إدارة المواجهة، فيما يسعى كلّ طرف إلى تحسين شروطه بالأدوات العسكرية والاقتصادية.

(الأخبار)

أميركا

احتواء التضخّم وتجنّب الركود
المهمّة الصعبة لـ«الفيدرالي الأميركي»

سلام محمد

بخلاف ما كان يريده الرئيس دونالد ترامب، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، أخيراً، أسعار الفائدة 25 نقطة أساس، وذلك في أوّل قرار رفع له منذ عام 2023. واللافت في القرار أنه جاء بإجماع الأعضاء المصوّتين في «لجنة السوق المفتوحة»، الذين توقّع معظمهم إزدياد أسعار الفائدة مرّة أخرى قبل نهاية العام الحالي. وإذا كانت هذه الخطوة متوقّعة في سياق مساعي البنك الفيدرالي لمواجهة الآثار التضخّمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة إلى جانب ضغوط سعرية أخرى، فإن خطاب رئيس البنك، كيفن وورش، الذي وصفه كثيرون بالمتشدّد، جعل اهتمام الأسواق الأميركية والعالمية مُنصبّاً على ما قد يحمله «اليوم التالي». تربط غالبية التحليلات الاقتصادية مسار الفائدة بتطوّرات أسعار النفط، باعتبار الأخيرة أحد العوامل الرئيسية وراء الموجة التضخّمية الأحدث. لكن النفط ليس العامل الوحيد في هذه الموجة، وهو ما نبّه إليه أيضاً مسؤولو «الفيدرالي» في الأيام التالية للقرار، حيث أشاروا إلى استمرار ضغوط الأسعار في قطاعات متعدّدة، ولا سيما الخدمات. مع هذا، إذا حافظت أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة، فإن «الفيدرالي» سيواجه ضغوطاً أكبر للإبقاء على السياسة النقدية أكثر تشدّداً، وربّما رفع أسعار الفائدة مرّة أخرى، وذلك بغية السيطرة على معدّلات التضخّم ومنعها من التحوّل إلى مشكلة أوسع. أمّا إذا شهدت الأسعار تراجعاً ملحوظاً، فإن خطر ارتفاع التضخّم سوف يتراجع أيضاً، وبالتالي تقلّ الحاجة إلى سلسلة طويلة من رفع الفائدة.

مصدر الصدمة

تعاملت الأسواق، خلال الأيام القليلة الماضية، مع القرار الأميركي، وكأنّ هناك زيادات إضافية قادمة على الطريق، وأتى تسعيرها بناءً على اتّجاهات أكثر تشدّداً ممّا حملته توقّعات مسؤولي «الفيدرالي»؛ علماً أن هذه الأخيرة أشارت إلى احتمال حدوث رفع آخر للفائدة خلال العام الحالي، في حين توقّع 16 من أصل 18 من المسؤولين عن السياسة النقدية مستوى فائدة أعلى بنهاية 2026 مقارنة بالمستوى الحالي، مع اختلاف بشأن مقدار الرفع الإضافي وتوقيته. ويؤشّر هذا التباين إلى مسألتين مهمّتَين: أولاهما، أن هناك فجوة واضحة بين تسعير الأسواق وتوقّعات المسؤولين، وهي فجوة تنمّ عن حذر شديد ممّا قد تحمله الأيام القادمة، ولا سيما في ظلّ المعلومات المتضاربة التي تقدّمتها إدارة ترامب حيال تطورات الحرب على إيران ووضع حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. وأمّا الثانية، فتتلخّص في أن توقّعات الأسواق وصانعي السياسة النقدية تتأثّر بدرجة كبيرة بمسار أسعار النفط خلال الفترة القادمة؛ أي إن جهود البنك الفيدرالي لاحتواء التضخّم ستظلّ مرتبطة، من بين عوامل أخرى، بمدى استقرار إمدادات النفط وتطوّر مسارات التصدير في الخليج، ولا سيما أن جزءاً من التدفّقات حافظ على استمراريته رغم الاضطرابات التي أصابت طرق التصدير التقليدية. فمثلاً، الرفع الحالي بمقدار ربع نقطة لن يغيّر فجأة أقساط معظم القروض، لكن إذا تبعه رفع متكرّر، فسيظهر الأثر تدريجياً على الرهون العقارية، وقروض السيارات، وبطاقات الائتمان، وتمويل الشركات، والاستثمار.

في محاولة لتتبّع تأثيرات قرار رفع أسعار الفائدة، يمكن التمييز بين أمرين: الأول، يتمثّل في ردّة الفعل المباشرة فور صدور قرار «الفيدرالي»، حيث ارتفع الدولار، في اليوم الأول، إلى أعلى مستوى له في نحو سبعة أسابيع، مدعوماً بارتفاع عوائد سندات الخزانة القصيرة الأجل، في وقت كانت فيه عوائد السندات الطويلة الأجل قد تجاوزت بالفعل مستوى 5% - قبل صدور القرار، وليس كنتيجة مباشرة له -، الذي يُعدّ بالغ الأهمية بالنسبة إلى المستثمرين العالميين وغيرهم. وأمّا الأمر الثاني، فيمكن وصفه بمسار تطوّرات الأسواق بدءاً من اليوم الثاني، حيث هدأت قليلاً التوقّعات وبرزت احتمالات لدى المستثمرين أقلّ تشاؤماً. فمثلاً، لم يستمرّ ارتفاع سعر صرف الدولار بالقوة نفسها التي بدأ بها عقب صدور القرار، في حين سُجّل تراجع في عوائد سندات الخزانة وأسعار الطاقة، وأعادت الأسواق تقييم مدى اتّساع دورة رفع الفائدة المقبلة. كذلك الأمر بالنسبة إلى السندات الأميركية، التي تُعتبر مرجعاً لتسعير عدد هائل من الأصول العالمية؛ إذ تراجع عائد السندات لأجل عشر سنوات بعد أن كان قد تجاوز 5% في الأيام السابقة، إلى نحو 4,95%. وفي حين كان تأثير القرار على الأسهم سلبياً في البداية، حيث انخفضت مؤشّراتها بوضوح، فهي ما لبثت أن عادت إلى الارتفاع في اليوم التالي، مع تراجع أسعار النفط وانخفاض منسوب المخاوف من استمرار التضخّم في الارتفاع. وهذا ما حدث أيضاً للذهب، الذي لا يتأثّر فقط بأسعار الفائدة - إذ إن ارتفاع القيمة الحقيقية لهذه الأخيرة وعوائد الأصول التي تدرّ دخلاً، يزيد كلفة الفرصة البديلة لحيازته -، بل بمجموعة عوامل أخرى من مثل توقّعات التضخم، والطلب من البنوك المركزية، وتراجع الدولار، وغيرها.

المقال كاملاً على الموقع

تقرير

إطباق استخباري على أجواء غزة
العدو يمهّد لذروة تصعيد جديدة

غزة - **يوسف فارس**

يشير حجم الاستطلاع الاستخباراتي الذي تشهده أجواء قطاع غزة كافة، إلى وجود نية إسرائيلية لتنفيذ عمل عسكري أو أمني يتجاوز حدود عمليات الاغتيال اليومية المعتادة. إذ تغطّي مختلف أنواع الطائرات الحربية والمسيّرة أجواء القطاع، فيما تشهد المناطق الغربية من مدينة غزة تحديداً، جهداً استخباراتياً مكثّفاً، يتقاطع مع تصريحات نشرتها «هيئة البث الإسرائيلية» عن أن جيش الاحتلال حشد قواته على جبهات لبنان، وغزة، والضفة الغربية، وسوريا، وتلقّى تعليمات بالاستعداد لتنفيذ عمليات وقائية.

وتتساوق هذه الأجواء، بدورها، مع تكثيف عمليات الاستهداف والاغتيال وإطلاق النار العشوائي على منازل المواطنين ومراكز الإيواء، تحديداً في المناطق الشرقية المحاذية لـ«الخطّ الأصفر» شرقي مدينة غزة. فخلال الأيام الثلاثة الماضية، تقدّمت آليات الاحتلال وجرّافاته في منطقة الجولاني في حيّ التفاح شرقي مدينة غزة، وقامت بعمليات حفر وتجريف تحت غطاء ناري مكثّف، كما نفّذ جيش العدو عملية نسف كبيرة في الأحياء الشرقية للمدينة، فيما سُجّلت ثماني عمليات اغتيال بواسطة الطائرات المسيّرة، طاولت تجمّعات المواطنين أو مركبات مدنية في مختلف مناطق القطاع، وكان من بين ضحاياها بصير البرش، نجل مدير عام المستشفيات في وزارة الصحة.

وتزامن كلّ ذلك مع مزاعم إسرائيلية عن وقوع ثلاثة أحداث غير عادية بالقرب من مناطق «الخطّ الأصفر» شرقي مدينة غزة.

ويتمثّل الحدث الأول المزعوم في تفجير عبوة ناسفة قوية بالقرب من قوة تابعة لمجموعات العملاء، كانت توغّلت لإجراء عملية مسح وتأمين لمبنى يقع في المنطقة الكائنة شرقي «الخطّ الأصفر». أمّا الحدث الثاني، وفق الادّعاءات الإسرائيلية، فهو قيام أحد المواطنين بالتسلّل إلى موقع عسكري إسرائيلي يبعد نحو 800 متر عن «الخطّ الأصفر»، ووصوله إلى نقطة الحراسة -حيث يُزعم أنه كان في مهمّة رصد واستطلاع لمواقع عسكرية أقيمت حديثاً-، قبل أن يفرّ عائداً إلى المنطقة التي تسيطر عليها حركة «حماس» غربي مدينة غزة، من دون أن يتمكّن جنود الحماية من اعتقاله أو إطلاق الرصاص عليه. أيضاً، كشف الإعلام العبري، مؤخراً، عن تمكّن مسلّح فلسطيني من دخول «الخطّ الأصفر» والاقتراب حتى مسافة 100 متر من أحد المواقع العسكرية التابعة لجيش الاحتلال، قبل أن يكتشفه الجنود ويطلقوا عليه الرصاص، ليلوذ هو عائداً إلى المناطق الغربية من المدينة، من دون أن يصاب بأذى.

ويُلاحظ أنه في أعقاب إعلان الاحتلال عن أحداث استثنائية كهذه، يتصاعد القصف وعمليات التوغّل في المناطق المحاذية لـ«الخطّ الأصفر». ويؤشر هذا التعاقب إلى أن معظم تلك الأحداث المدّعاة تهدف إلى صناعة الذريعة والغطاء لتكثيف الاعتداءات، خصوصاً في ظلّ حاجة الائتلاف الإسرائيلي إلى إدامة التصعيد، ما يفيد في معالجة الضغوط الداخلية التي صنعها المناخ الانتخابي. وفي خضمّ ذلك التصعيد، أجرى رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، خليل الحية، سلسلة اتصالات مكثّفة مع الوسطاء، حذّر فيها من تفاقم المخاطر الإنسانية مع اقتراب فصل الشتاء، لا سيما في ظلّ منع الاحتلال إدخال الآليات الثقيلة اللازمة لرفع الأنقاض وتأمين المباني المهدّدة بالانهيار، وتعطيله إدخال الكرفانات وخيام الإيواء، ومستلزمات الحماية من البرد والأمطار، وهو ما يترك عشرات الآلاف من المواطنين في ظروف إيواء غير آمنة. ودعا الحية الوسطاء والأطراف المعنيّة إلى مواصلة الضغط على الاحتلال للالتزام بما تمّ الاتفاق عليه، ولا سيما استحقاقات «المرحلة الأولى»، وفي مقدّمها وقف الاستهدافات والاغتيالات، والسماح الفوري بإدخال المواد الإغاثية والإنسانية.

> **يحتاج الائتلاف إلى إبقاء التصعيد بما يفيد في معالجة الضغوط الداخلية التي صنعها المناخ الانتخابي**

سوريا

إبعاد «جيش الإسلام» عن محيط دمشق
«تحرير الشام» تحكم قبضتها... على الجيش أيضاً

عامر علي

بعد نحو عامَين على صعود النظام الجديد في سوريا، وحلّ الجيش السابق، لا يزال ملفّ الجيش الناشئ واحداً من أكثر الملفّات تعقيداً وإشكالية، وذلك في ظلّ استمرار العقبات أمام عملية دمج الفصائل - التي قاتلت النظام السابق -، والتي تشرف عليها «هيئة تحرير الشام»، المُمسكة بمفاصل السلطة فعلياً الآن. وسعت قيادة الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، إلى جعل الجيش الجديد الذي يضمّ 5 فيالق - قد تخضع للتغيير -، وعاءً لاستيعاب الفصائل، بمختلف تشكيلاتها وانتماءاتها، مطلقةً عملية دمج متدرّجة، حافظت، في مرحلتها الأولى، على البنى الفصائلية وقياداتها، قبل أن تنتقل إلى مرحلة إنهاء «الفصائلية»، بدعم وإشراف أميركي وتركي، إذ أوقفت وأشنطن وأنقرة، في المرحلة الثانية، دعمهما المباشر للفصائل المرتبطة بهما، وحوّلتا الدعم إلى السلطات الانتقالية، وهو ما أفضى، في نهاية المطاف، إلى «قبول» معظم الفصائل بمسار «التذويب» داخل المؤسّسة الجديدة، بما لم يستثنِ «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) وفصائل «الجيش الوطني» التي كانت مدعومة من تركيا.

مع ذلك، لم يؤدِّ الدمج إلى إنهاء العلاقات الفصائلية بين العناصر والقادة السابقين؛ إذ لا تزال هذه الحالة مستمرّة في عدد من القطاعات العسكرية، وبشكل خاص في شمال البلاد ووسطها، وأخيراً في الشمال الشرقي (بموجب اتفاق دمج «قسد»). وفي هذا السياق، تكشف مصادر عسكرية سورية، في حديثها إلى «الأخبار»، اعتماد السلطات الانتقالية على قياديين موثوقين كانوا في «هيئة تحرير الشام» لقيادة جميع القطاعات العسكرية المهمّة، من دون إغفال منح مناصب شرفية أو صورية لقادة الفصائل التي تمّ دمجها. ويتّسق الاعتماد على «الهيئة» في القطاع العسكري، مع اعتماد السلطات على مسؤوليها السابقين أيضاً في القطاعات الحكومية المختلفة؛ إذ تتولّى «تحرير الشام» الحقائب الوزارية السيادية (الخارجية والداخلية والدفاع) ووزارات أخرى، إلى جانب قوى الأمن والاستخبارات، الأمر الذي يمنحها قبضة مُحكمة على البلاد.

وبالرغم من المساعي المستمرّة لتكوين قوة عسكرية موحّدة، لا تزال السلطات تواجه مقاومة من جانب بعض الفصائل، سواء الأجنبية منها التي يرفض كثير من المقاتلين فيها الانخراط في الجيش، أو تلك التي تنشط في محيط دمشق، والتي تشكّل، بالنسبة إلى دمشق، التحدّي الأبرز، تبعاً لقرب مراكز نشاطها من مراكز القيادة، ولما يشكّله استمرار وجودها من عقبة أمام دمج بقيّة الجماعات. وفي هذا السياق، تتحدّث المصادر نفسها عن عمليات نقل واسعة لقياديين وعناصر سابقين في «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» وفصائل أخرى كانت تنشط في محيط دمشق. وبحسب المصادر، تمّ نقل هؤلاء القياديين والعناصر إلى مواقع عسكرية في وسط سوريا، في حين حُدِّد عدد كبير من قياديّي «الجيش الوطني»، ومُنح قياديّون سابقون في «هيئة تحرير الشام» مناصب قيادية مباشرة لبدء عمليات فرط عقد تلك الفصائل.

مع ذلك، وحتى في ظلّ الدعم الأميركي والتركي لعملية الدمج، لا تزال تواجه السلطات عراقيل عديدة في طريقها إلى إتمام تلك العملية، بعضها يتعلّق بحجم التمويل ومستوى الرواتب - إذ كان عناصر الفصائل يتلقّون مرتّبات أفضل ويحصلون على أموال إضافية من خلال عمليات التهريب مثلاً -، وبعضها الآخر يتعلّق بحالة عدم رضى بعض الفصائل بانتهاء وجودها ودورها. وإلى جانب أزمة استمرار «الفصائلية»، يثير إحكام «التحرير الشام» قبضتها على الجيش الناشئ، تساؤلات عديدة حول وظيفة هذا الأخير ومسؤولياته، خصوصاً أنه لا عقيدة عسكرية مُعلنة - إلى الآن - تحدّد بوضوح مهمّته، وطبيعة المخاطر التي يستعدّ لمواجهتها، وحدود تدخّله في الأمن الداخلي. كذلك، أظهرت التجربة الماضية أن المؤسسة العسكرية استُخدمت بصورة متكرّرة في إدارة الصراعات المحلّية، وملاحقة المعارضين، والتدخل في المناطق التي ترفض الخضوع الكامل للسلطة المركزية، بينما بقي دورها في حماية الحدود ومواجهة الاعتداءات الخارجية محدوداً. وهذا الأمر لم يقتصر على مواقع سيطرة النظام السابق فحسب، بل ظهر بشكل واضح أيضاً في مناطق سيطرة «الهيئة»، في إدلب وريف حلب الشمالي.

> منحت السلطات قياديّين سابقين في «تحرير الشام» مناصب قيادية مباشرة لبدء عمليات فرط عقد الفصائل

وتظهر هذه المفارقة جليّةً في الجنوب السوري، حيث تُواصل إسرائيل احتلال مناطق جديدة وتنفيذ التوغلات والغارات، في وقت يتركّز فيه جزء كبير من النشاط العسكري والأمني على ضبط الداخل. ولا يعود ذلك إلى غياب القرار السياسي فحسب، بل أيضاً إلى انهيار القدرات العسكرية السورية، وافتقار الجيش الجديد إلى وسائل الدفاع الجوي والأسلحة النوعية التي تمكّنه من أداء مهمته التقليدية في حماية سيادة البلاد. على رغم هشاشة القدرات التي تنشط في محيط دمشق، والتي تشكّل، بالنسبة إلى دمشق، التحدّي الأبرز، تبعاً لقرب مراكز نشاطها من مراكز القيادة، ولما يشكّله استمرار وجودها من عقبة أمام دمج بقيّة الجماعات. وفي هذا السياق، تتحدّث المصادر نفسها عن عمليات نقل واسعة لقياديين وعناصر سابقين في «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» وفصائل أخرى كانت تنشط في محيط دمشق. وبحسب المصادر، تمّ نقل هؤلاء القياديين والعناصر إلى مواقع عسكرية في وسط سوريا، في حين حُدِّد عدد كبير من قياديّي «الجيش الوطني»، ومُنح قياديّون سابقون في «هيئة تحرير الشام» مناصب قيادية مباشرة لبدء عمليات فرط عقد تلك الفصائل.

مع ذلك، وحتى في ظلّ الدعم الأميركي والتركي لعملية الدمج، لا تزال تواجه السلطات عراقيل عديدة في طريقها إلى إتمام تلك العملية، بعضها يتعلّق بحجم التمويل ومستوى الرواتب - إذ كان عناصر الفصائل يتلقّون مرتّبات أفضل ويحصلون على أموال إضافية من خلال عمليات التهريب مثلاً -، وبعضها الآخر يتعلّق بحالة عدم رضى بعض الفصائل بانتهاء وجودها ودورها. وإلى جانب أزمة استمرار «الفصائلية»، يثير إحكام «التحرير الشام» قبضتها على الجيش الناشئ، تساؤلات عديدة حول وظيفة هذا الأخير ومسؤولياته، خصوصاً أنه لا عقيدة عسكرية مُعلنة - إلى الآن - تحدّد بوضوح مهمّته، وطبيعة المخاطر التي يستعدّ لمواجهتها، وحدود تدخّله في الأمن الداخلي. كذلك، أظهرت التجربة الماضية أن المؤسسة العسكرية استُخدمت بصورة متكرّرة في إدارة الصراعات المحلّية، وملاحقة المعارضين، والتدخل في المناطق التي ترفض الخضوع الكامل للسلطة المركزية، بينما بقي دورها في حماية الحدود ومواجهة الاعتداءات الخارجية محدوداً. وهذا الأمر لم يقتصر على مواقع سيطرة النظام السابق فحسب، بل ظهر بشكل واضح أيضاً في مناطق سيطرة «الهيئة»، في إدلب وريف حلب الشمالي.

وتظهر هذه المفارقة جليّةً في الجنوب السوري، حيث تُواصل إسرائيل احتلال مناطق جديدة وتنفيذ التوغلات والغارات، في وقت يتركّز فيه جزء كبير من النشاط العسكري والأمني على ضبط الداخل. ولا يعود ذلك إلى غياب القرار السياسي فحسب، بل أيضاً إلى انهيار القدرات العسكرية السورية، وافتقار الجيش الجديد إلى وسائل الدفاع الجوي والأسلحة النوعية التي تمكّنه من أداء مهمته التقليدية في حماية سيادة البلاد. على رغم هشاشة القدرات التي تنشط في محيط دمشق، والتي تشكّل، بالنسبة إلى دمشق، التحدّي الأبرز، تبعاً لقرب مراكز نشاطها من مراكز القيادة، ولما يشكّله استمرار وجودها من عقبة أمام دمج بقيّة الجماعات. وفي هذا السياق، تتحدّث المصادر نفسها عن عمليات نقل واسعة لقياديين وعناصر سابقين في «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» وفصائل أخرى كانت تنشط في محيط دمشق. وبحسب المصادر، تمّ نقل هؤلاء القياديين والعناصر إلى مواقع عسكرية في وسط سوريا، في حين حُدِّد عدد كبير من قياديّي «الجيش الوطني»، ومُنح قياديّون سابقون في «هيئة تحرير الشام» مناصب قيادية مباشرة لبدء عمليات فرط عقد تلك الفصائل.

احمد الشرع خلال اجتماع مع وزير الدفاع وقادة عسكريين سوريين (سانا)

تبريرات رفع أسعار الوقود: سردية الحكومة لا تقنع أحداً

دمشق - الأخبار

لم تكشف التبريرات الحكومية لقرار رفع أسعار المشتقّات النفطية عن عمق الهوّة الفاصلة بين السياسات والإجراءات الحكومية من جهة، وبين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الضاغطة بقوة هذه الأيام على عموم السوريين من جهة أخرى، فحسب، وإنما كذلك عن حجم الخلل الواسع الذي يعتري قاعدة البيانات الحكومية، والتي يجري بناءً عليها اتّخاذ قرارات مصيرية تخصّ مستقبل البلاد. أيضاً، أعادت تلك التبريرات تسليط الضوء على الغموض الذي يحيط بالعديد من العقود التي وقعت بالتراضي، ومن دون إجراء مناقصات أو طلب عروض للحصول على أفضل سعر جدوى، إضافة إلى الأثر السلبي الكبير الناجم عن استبعاد الكوادر والخبرات السابقة لصالح شخصيات محسوبة على الإدارة الجديدة، تعاني ضعفاً شديداً في كفاءتها الإدارية والفنية.

على مدار الأيام القليلة السابقة، حاولت وزارة الطاقة تقديم مبرّرات «موضوعية» لقرارها رفع أسعار المشتقّات النفطية، مركّزةً في هذا السياق على نقطتَين رئيسيتَين: الأولى، تأثيرات ارتفاع أسعار النفط عالمياً على قيمة مستوردات البلاد، والتي قال وزير الطاقة، محمد البشير، إنها تصل حالياً إلى نحو 200 ألف برميل يومياً، مقدّراً قيمة المشتقّات النفطية والغاز المستورد بعد توقّف مصفاة بانياس بنحو 831 مليون دولار شهرياً، في حين أن متوسّط الإنفاق العام في موازنة الدولة خلال النصف الأول من العام الحالي لم يتجاوز 617 مليون دولار. وأمّا النقطة الثانية، فتتمثّل في محدودية الإنتاج المحلي، الذي قدّره البشير حالياً بنحو 112 ألف برميل يومياً، فيما تقترب حاجة البلاد اليومية من نحو 300 ألف برميل يومياً. اللافت في هذه البيانات والأرقام، وغيرها مما يُساق حالياً، أنها جاءت مناقضة تماماً وبشكل فاضح لبيانات سابقة، سواء تلك التي نشرتها الوزارة في الشهر الفائت، وتمحورت حول أداء القطاع النفطي خلال النصف الأول من عام 2026، أو التي أوردها وزير الطاقة ومدير «السورية للبترول» خلال لقاءات إعلامية متلفزة سابقة جرت العام الحالي. وهو تناقض يبدو «طبيعياً» في ظلّ ما يسود أداء القطاع من غموض وغياب للشفافية، لا يرتبطان فقط بالعقود الموقّعة مع الشركات الأجنبية ونسب تنفيذها، وإنما كذلك بعقود التوريد والتصدير، وعمل مؤسّسات الوزارة بمختلف تخصّصاتها، ومراكز القوى الأساسية المؤثّرة فيها، وغيرها.

في هذا الإطار، يعقّب خبير يعمل منذ سنوات عدّة في قطاع النفط السوري على أرقام وزير الطاقة، بطرح علامات استفهام عديدة حولها، ولا سيما ما يتعلّق منها بالإنتاج والاستهلاك وحتى المستوردات. ويكشف الخبير أن البلاد تحتاج، وفقاً لمنحى الاستهلاك قبل سنوات الحرب وخلالها، إلى نحو 200 ألف برميل يومياً من النفط، وهو رقم يمكن تكريره في مصفاتَي حمص وبانياس، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لكلّ منهما نحو 125 ألف برميل يومياً. والجدير ذكره هنا، أن المصفاتَين ادّتا عملاً كبيراً خلال فترة الحرب؛ إذ رغم العقوبات الخارجية القاسية وضعف الإمكانات المالية والفنية، تمكّنت «حمص»، في فترة ما، من إنتاج نحو مليوني ليتر من المازوت يومياً، ونحو مليون ليتر من البنزين، في حين وصل إنتاج «بانياس» إلى نحو 4 ملايين ليتر من المازوت، وما بين 2,5 - 3 ملايين ليتر من البنزين يومياً.

لكن ما زاد طين سردية وزارة الطاقة بلّة، تصريحات مسؤولها الإعلامي، الذي خرج على قناة «الإخبارية» السورية، ليقول إن نحو 80% من النفط السوري المُنتَج حالياً غير صالح للتكرير، باعتباره نفطاً ثقيلاً يحتوي على أملاح، كاشفاً في الوقت نفسه عن وجود نحو مليوني برميل في الخزانات لم يشترها أحد. وأثارت هذه التصريحات استغراباً واسعاً، لكونها تتناقض مع مسيرة الإنتاج النفطي السوري، الذي كان يُكرَّر نصفه تقريباً في المصفاتَين المذكورتَين ويُصدَّر نصفه الآخر، ولم تُسجَّل سابقاً أيّ حالات فشل في تصديره. وبحسب ما يشير إليه الخبير، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، فإن الملح يمثّل جزءاً من تكوين النفط المُنتَج في جميع دول العالم، والذي يخضع للمعالجة في مناطق الإنتاج نفسها، قبل نقله إلى المصافي غير المجهَّزة لفصل الملح عنه، أو قبل تصديره؛ وهذا ما كان يحدث في حقول الحسكة ودير الزور. ومن هنا، يستغرب الخبير كيفية وصول مليونَي برميل نفط غير معالَجة من الأملاح إلى طرطوس، معتبراً ذلك، في حال صحّت تصريحات المسؤول الإعلامي، قضية هدر كبرى تستوجب التحقيق.

وعن صعوبة أو استحالة تكرير النفط الثقيل السوري، يعتبر الخبير أن هذا الكلام ينمّ عن عدم معرفة وخبرة، ولا سيما أن مواصفات ذلك النفط جيّدة، وليست سيئة وفق ما يُروَّج عنها، وإلّا، كيف كانت تُكرَّر كمّياته في البلاد وتتحوّل إلى مشتقات نفطية؟ والجدير ذكره هنا، أن نحو 60% من الطاقة الإنتاجية لمصفاة حمص مُصمَّمة لتكرير النفط الثقيل، و40% للخفيف، في حين أن 60% من طاقة «بانياس» مُخصّصة للنفط الخفيف و40% للنفط الثقيل. ولاحقاً، اعترف وزير النفط بأن جزءاً من «الثقيل» يُكرَّر في «حمص» وفقاً لطاقتها الإنتاجية الحالية، وما تبقّى يجري تصديره، لكنه لم يوضح الآلية التي تحصل بموجبها الشركات على حصّتها الإنتاجية؟ وكم تبلغ هذه الحصّة من نحو 112 ألف برميل يومياً؟ وهل تأخذ تلك الشركات نفطاً خاماً وتصدّره؟ أم أنها تبيع حصّتها لوزارة الطاقة بالدولار؟

> من الصعب فصل مسألة ارتفاع أسعار المشتقّات النفطية عن الأسئلة الأوسع المتعلّقة بإدارة القطاع

أين نفط دير الزور؟

إلى جانب مسألة طبيعة النفط المُنتَج وإمكانية تكريره، تثير سردية الوزارة حول الواقع النفطي تساؤلَين مهمَّين: الأول، يتعلّق بكمّيات الإنتاج المحلّي من النفط الخفيف، والتي قدّرها البشير حالياً بنحو 20 ألف برميل يومياً، وتُنتَج، كما قال، من حقول الحسكة والرميلان. لكنّ المعلومة الأكثر شيوعاً لدى السوريين تقول إن معظم الكميات المُنتَجة تاريخياً من حقول محافظة دير الزور هي من النفط الخفيف. فأين هي الكمّيات المُنتَجة حالياً؟ أم أن هذه الحقول لم تُعاود إنتاجها بعد رغم مرور نحو تسعة أشهر على تسلّمها من «قسد»؟ أمّا التساؤل الثاني، فيتعلّق بالحالة الفنّية لمصفاة بانياس، والتي قالت الوزارة إنها بحاجة إلى صيانة لا تحتمل التأجيل، وهو ما يجعل السلطات مضطرّة إلى استيراد المشتقات لسدّ احتياجات السوق المحلية؛ علماً أنه طيلة السنوات السابقة، كانت الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الصيانة تمتدّ بين 15 و30 يوماً، فلماذا تحتاج الآن إلى عدّة أشهر؟

بحسب التصريحات الرسمية، فإن ما تخضع له المصفاة هو بمنزلة «عمرة» كاملة (إيقاف مؤقّت تامّ من أجل الإصلاح)، وليس مجرّد صيانة دورية، وهذا من شأنه رفع طاقتها الإنتاجية من تكرير نحو 80 ألف برميل يومياً إلى 130 ألف برميل، وهي الطاقة الإنتاجية المعروفة لها. إلّا أن بعض المعلومات المتداولة تتحدّث عن أن «العمرة» المذكورة جاءت، في جزء منها، بغية إصلاح ما تعرّضت له المصفاة من أضرار جرّاء عملية استبدال الكفاءات والخبرات بكوادر جديدة غير مؤهّلة، من بينها حدوث اختلاط للمشتقّات النفطية بعضها مع بعض في إحدى مراحل العمل. وتُضاف إلى ما تقدّم، الشكوك المُثارة حول مدّة التنفيذ، والتي لن تكون كافية لإجراء عمرة شاملة.

في ظلّ هذه المعطيات، يصبح من الصعب فصل مسألة ارتفاع أسعار المشتقّات النفطية عن الأسئلة الأوسع المتعلّقة بإدارة القطاع، وحجم الإنتاج الفعلي، وقدرة المصافي، وآلية استيراد المشتقات، ومدى وضوح البيانات التي تقدّمها الجهات الحكومية حول كلّ ذلك. ورغم مرور ما يقرب من 21 شهراً على إلغاء الدعم الحكومي للمشتقّات النفطية، فإن الحكومة الانتقالية فشلت إلى الآن في إقناع السوريين بصوابية خطواتها؛ لا لشيء، وإنما لأنها اختارت أسلوب الضبابية والغموض في كلّ ما يتعلق بهذا الملف، وهو ما عزّز الشكوك حيال طريقة إدارة قطاع الطاقة برمّته. والشكوك هذه لم يعد ممكناً تجاهلها البتّة، ولا سيما في ظلّ تلمّس السوريين حقيقة أن أسعار مبيع المشتقّات النفطية في بلدهم، الذي ينتج نظرياً ثلث احتياجاته المحلّية، هي أعلى من أسعارها في دول أخرى.

تقرير

انتخابات «الدوما» الروسي: تفويض مُتجدّد لبوتين

سعيد محمد

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الروسية، بعد فرز أكثر من 82% من الأصوات، حصول حزب «روسيا الموحّدة»، الحزب الحاكم المؤيّد للرئيس فلاديمير بوتين، على نسبة 57,76% من أصوات القوائم الحزبية في انتخابات «مجلس الدوما» (البرلمان)، وتقدّمه بفارق ثماني نقاط مئوية تقريباً مقارنة بانتخابات عام 2021. وتشير التقديرات إلى أن الحزب سيحصد ما بين 331 و340 مقعداً من أصل 450، متجاوزاً بذلك عتبة الثلثَين الدستورية التي تبلغ 300 مقعد، والتي تمنحه القدرة على إجراء تعديلات دستورية بشكل منفرد.

وجاء «الحزب الشيوعي الروسي» في المرتبة الثانية بنسبة 13,89% من الأصوات، متراجعاً بمقدار خمس نقاط مئوية عن نتائج عام 2021، في حين حلّ «الحزب الليبرالي الديمقراطي»، ذو التوجّه القومي اليميني، ثالثاً بنسبة 8,77%، ثمّ حزب «أشخاص جُدد» الوسطي، رابعاً بنسبة 7,97%. أمّا حزب «روسيا العادلة» – يسار الوسط -، فحصل على 4,99%، وهي نسبة تقترب من عتبة 5% المطلوبة لدخول المجلس، مع استمرار فرز الأصوات. أمّا حزب «يابليكو»، الليبرالي الوحيد المعارض للحرب، فاستُبعد من السباق بقرار من «المحكمة العليا الروسية» الشهر الماضي، وذلك بعد دعوى رفعها ضدّه حزب «روديناـ» القومي، على خلفية اتهامات بانتهاك حقوق النشر والاستفادة من تمويل أجنبي غير مباشر. وكانت صفّدت السلطات الروسية إجراءاتها تجاه «يابليكو» في الأسابيع التي سبقت الاقتراع؛ إذ حُكم على ليف شلوسبرغ، نائب رئيس الحزب، بالسجن 11 عاماً وشهراً واحداً بتهمة «نشر أخبار كاذبة»، كما يقضي نائب آخر للرئيس، هو مكسيم كروغلوف، حكماً بالسجن سبع سنوات. كذلك، أفادت تقارير بأن 32 عضواً في «يابليكو» مُنعوا من المشاركة في الانتخابات بموجب أحكام قانونية استُحدثت بعد الحرب، فيما وُجّهت اتهامات جنائية إلى 13 منهم. بدوره، واجه «الحزب الشيوعي» ضغوطاً متزايدة، شملت اعتقال 11 من أعضائه البارزين في إقليم ألتاي بين تشرين الثاني 2025 وشباط 2026، فيما مُنع عضوان منه في منطقة أومسك من الترشّح بتهمة «عرض رموز متطرّفة».

وفي ما يتّصل بنسبة المشاركة، فهي بلغت 56,66%، مسجّلةً ارتفاعاً بمقدار خمس نقاط مئوية عن انتخابات عام 2021؛ علماً أن هذه هي أول انتخابات تشريعية منذ بدء العمليات العسكرية الشاملة في أوكرانيا عام 2022، والأولى أيضاً التي تشمل مناطق أوكرانية ضمّتها روسيا إليها. وعلى صعيد المرشّحين، ضمّت قائمة «روسيا الموحّدة» شخصيات بارزة، مقدّمتها وزير الخارجية سيرغي لافروف، وعمدة موسكو سيرغي سوبيانين، والمراسل الحربي يفغيني بودوبني، ومفوّضة حقوق الطفل ماريا لفوفا-بيلوفا، وقائد حركة «يونارميا» فلاديسلاف غولوفين. والظاهر أن الحزب استخدم مجدّداً أسلوب «القاطرة» المعروف في الانتخابات الروسية، والقائم على وضع أسماء، حكام الأقاليم والشخصيات الفيدرالية البارزة في صدارة القوائم بهدف جذب الأصوات، ليُصار لاحقاً إلى استبدال مرشّحين آخرين بهم بعد تنازل معظمهم عن مقاعدهم. وإذ أُجريت الانتخابات أيضاً في المناطق الأوكرانية الأربع التي أعلنت روسيا ضمّها في عام 2022، وهي دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون، إضافة إلى شبه جزيرة القرم، فقد افتُتحت كذلك مراكز اقتراع في منطقة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدوفا، وهو ما أثار امتعاض حكومة كيشيناو التي استدعت السفير الروسي وقدّمت مذكّرة احتجاج رسمية إليه.

> لاقت نتائج الانتخابات ردود فعل متباينة على الساحة الدولية

ولاقت نتائج الانتخابات ردود فعل متباينة على الساحة الدولية؛ إذ رفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف بنتائجها، ووصف المتحدّث باسم مفوّضيته تنظيم الاقتراع في المناطق الأوكرانية بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولي»، في حين دعت أوكرانيا، عبر وزارة خارجيتها، «المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات في المناطق المحتلّة»، محذّرةً المواطنين من أن المشاركة في التصويت قد تحمل «مسؤولية جنائية». وكانت روسيا رفضت دعوة مراقبي «منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا» لمراقبة الانتخابات، متّهمةً المنظّمة بازدواجية المعايير، ومكتفيةً باستقبال مراقبين من نحو 55 دولة، معظمها صديقة.

على الأرض، تعرّضت موسكو، خلال اليوم الأخير للانتخابات التي أجريت على مدى ثلاثة أيام، لهجوم أوكراني بالمُسيّرات وصفه رئيس بلدية المدينة، سيرغي سوبيانين، بأنه «الأكبر في تاريخ الحرب». وأسفر الهجوم عن مقتل شخصَين على الأقلّ وإصابة 20 آخرين في أحد أحياء موسكو، فضلاً عن إصابة مصفاة نفط وعدد من المباني السكنية، فيما أعلنت السلطات إسقاط أكثر من 1600 مُسيّرة، بينها 450 كانت متّجهة نحو العاصمة. واتهمت وزارة الدفاع الروسية، على خلفية ذلك، أوكرانيا، بمحاولة «إفشال التعبير الديمقراطي عن إرادة المواطنين الروس»، متعهّدةً بـ«تكثيف ضرباتها بأسلحة عالية الدقة ضدّ أهداف عسكرية في كييف».

وتأتي هذه التطوّرات في وقت تواجه فيه خطّة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المُحدّثة لتسوية الصراع الروسي - الأوكراني، والتي عرضها مبعوثون أميركيون على بوتين قبيل الانتخابات، العقبات ذاتها التي أفشلت خطّته الأولى، والمتمثّلة بأتساع الفجوة بين مطالب موسكو وكييف، وضخامة كلفة التنازلات السياسية بالنسبة إلى كلّ منهما. فالأوكرانيون يريدون إنهاء الحرب، لكن نسبة كبيرة منهم، ولا سيما الجنود، ترفض التنازل الرسمي عن الأراضي، فيما قبول الرئيس فولوديمير زيلينسكي اتفاقاً يتضمّن الاعتراف بضمّ روسيا للمناطق الواقعة شرقي البلاد، قد يؤدّي إلى اتهامه بالخيانة وإلى صعود اليمين القومي المتطرف.

بدورها، تواجه موسكو تحدّيات شائكة؛ فتقدّمها الميداني لا يزال بطيئاً ومُكلِفاً، فيما عمقها واقتصادها باتا مُهدَّدين بالهجمات الأوكرانية بالمُسيّرات. مع ذلك، لا يبدو أن بوتين في وارد التنازل عن أهدافه، وهو «لا يزال يراهن على قدرته على الصمود أكثر من داعمي أوكرانيا، كما لا يزال واثقاً بأن بلاده مرتبطة بما يكفي ببقية العالم لامتصاص الضغوط الغربية»، فضلاً عن اعتقاده بأنّ موقفه تعزّز بعد فشل الحرب على إيران. وبحسب مراقبين، قد يستخدم بوتين ما يراه «تفويضاً شعبياً» ممنوحاً له في الانتخابات، للمضيّ قُدُماً في الحرب الدائرة بالوكالة بين بلاده والغرب، وتبرير السياسات والقرارات المستقبلية المتعلّقة بهذه الحرب. لكنّ قرار إعلان تعبئة واسعة أو صامتة لكسر الجمود العسكري، يظلّ ينطوي على مخاطر داخلية كبيرة، نظراً إلى أن التعبئة لا تحظى بتأييد شعبي، وقد تؤدّي إلى تفاقم أزمات نقص العمالة والتضخّم والتباطؤ الاقتصادي.

لوحة دعائية ضخمة لـ«روسيا الموحّدة» في وسط موسكو، يظهر عليها سيرغي سوبيانين وبيوتر تولستوي (من الويب)

قضية

أيرلندا ترفع البطاقة الحمراء بوجه «إسرائيل»... و«ويفا» يعترض

منذ اندلاع حرب الإبادة الصهيونية في غزة، سجّلت أيرلندا مواقف رياضية مُشرّفة دعماً للفلسطينيين. آخر هذه المواقف تمثّل بطلبٍ رسمي لمنع مواجهة منتخب الكيان مستقبلاً. توازياً مع حملات شعبية تُعرّي الصهاينة ومن يقف في صفّهم

حسين فحص

في شباط الماضي، أوقعت قرعة بطولة دوري الأمم الأوروبية لكرة القدم منتخَبَي أيرلندا والكيان الصهيوني ضمن مجموعة واحدة، على أن يلتقي المنتخَبان يومَي 27 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول.

هذه النتيجة أثارت استنكاراً كبيراً في أيرلندا، قبل أن يؤكّد الاتحاد الأيرلندي لكرة القدم في يونيو/حزيران اضطراره إلى خوض المباراتين التزاماً بلوائح «ويفا»، ولكنّه سوف يتّخذ إجراءات خاصة، حيث ستُقام مباراته على أرضه في 4 أكتوبر/تشرين الأول المقبل بدون جمهور في باكا تويولا، صربيا، بدلاً من ملعب أفيفا في دبلن، بينما لن تُتاح تذاكر للجماهير الأيرلندية لحضور مباراة الكيان الصهيوني «على أرضه» في ديبريسين، المجر.

وجاء موقف الاتحاد الأيرلندي في ظل جدل داخلي واسع بشأن مواجهة الكيان الصهيوني، بعدما سبقَ للاتحاد اتخاذ خطوات للمطالبة بتعليق مشاركة الكيان في مسابقات كرة القدم الدولية.

في الوقت نفسه، أكّد ديفيد كوريل، الرئيس التنفيذي لاتحاد كرة القدم الأيرلندي، التقدّم بطلب رسمي إلى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم لتجنّب المواجهات المستقبلية مع «إسرائيل»، لكن «ويفا» رفض الطلب.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تصريحات كوريل للصحافيين يوم الجمعة، قال فيها إن الاتحاد الأيرلندي طلبَ من «ويفا» فصل منتخَبَي جمهورية أيرلندا و«إسرائيل» في قرعة المسابقات المقبلة.

وأوضحَ أنه أُبلغ باستحالة ذلك لأنّ البلدَين «لم يشهدا أي صراع مباشر قط»، وأنّ القرار استند إلى هذا الواقع وليس إلى «الرأي العام».

سبق للاتحاد اتخاذ خطوات للمطالبة بتعليق مشاركة الكيان في مسابقات كرة القدم الدولية

وأكّدَ الاتحاد الأوروبي لكرة القدم أنه «يتعامل مع كل حالة بعناية فائقة وفقاً لظروفها الخاصة، ويُتابع جميع الحقائق والتطورات»، لافتاً إلى أنه «تُتخذ قرارات تجنّب مواجهة منتخبات معينة مع مراعاة عدة عوامل، ولا سيما الأوضاع بين البلدين التي تُشكّل مخاطر هيكلية على الأمن».

حملة مقاطعة

أثارت المواجهتان المرتقبتان جدلاً واسعاً في أيرلندا، رياضياً وسياسياً، بسبب حرب الإبادة التي يشنّها الكيان الصهيوني في غزة.

تمثّلت أولى خطوات الاستنكار بإطلاق منظّمة الرياضة الأيرلندية حملة تدعو إلى المقاطعة تحت عنوان «أوقفوا اللعبة». وفي مايو/أيار، نُظّمت تظاهرة أمام مبنى البرلمان الأيرلندي احتجاجاً على قرار الاتحاد الأيرلندي لكرة القدم المشاركة في المباريات المقرّرة ضد «إسرائيل».

أحدث أشكال المقاطعة والاستنكار ظهرَ أمس الإثنين، عندما وقّع أكثر من 160 رياضياً أيرلندياً رسالة مفتوحة إلى المنتخب الأيرلندي لكرة القدم، يدعونه فيها إلى مقاطعة مباراتَي دوري الأمم الأوروبية المقبلتَين مع الكيان الصهيوني.

ورغم اختيار قائمة تضم 26 لاعباً للمباراتَين، أكّدَ مدرّب المنتخب الأيرلندي، هيمير هالغريمسون، أنّ بعض اللاعبين «غير مرتاحين تماماً لخوض المباراتَين».

أثارت المواجهتان المرتقبتان جدلاً واسعاً في أيرلندا رياضياً وسياسياً

نُظّمت الرسالة المفتوحة من قِبل «الرياضة الأيرلندية من أجل فلسطين» كجزء من حملة «أوقفوا اللعبة». وتقول الرسالة إن الاتحاد الأيرلندي لكرة القدم، والاتحاد الأوروبي لكرة القدم، والحكومة قد خذلوا اللاعبين الأيرلنديين بالموافقة على إقامة المباراتَين.

وجاء في البيان: «كان ينبغي عليهم رفض اللعب استناداً إلى أسس قانونية وأخلاقية وسياسية واضحة، منها سوابقهم، والانتهاكات المستمرة للقوانين المتعلّقة بلعب الفرق الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونظام الفصل العنصري الوحشي، والآن، أعمال الإبادة الجماعية. نُناشدكم، كرياضيين، أن تتصرّفوا بضمير حي. لقد تنافسنا جميعاً على أعلى المستويات في رياضاتنا، بل ومثّل بعضنا بلادنا... ندعوكم، كفريق، إلى رفض المشاركة في المباراتين ضد إسرائيل. إن عدم خوض المباراة هو أسمى ما يمكنكم فعله من الناحية الرياضية».

ووقّع على الرسالة رياضيون مختلفون من بينهم البطلة الأولمبية سيارا ماجيان، ونجمة كرة القدم الأيرلندية السابقة لويز كوين، ونجم الرغبي الأيرلندي السابق توني وارد، وبطلة كورك مرّتين في بطولة عموم أيرلندا رينا باكلي.

الرياضة اللبنانية

اتحاد الكيوكوشنكاي يستكمل روزنامته ويتحضّر لكأس العالم

حسين سمّور

على مدى يومين نظّم الاتحاد اللبناني للكيوكوشنكاي - كاراتيه بطولة محافظتي النبطية والجنوب وذلك في قاعة الكوثر الرياضية على طريق المطار. 650 لاعباً ولاعبة شاركوا في البطولة، رغم كل الظروف واستمرار العدوان الصهيوني على لبنان خاصة في الجنوب. الرياضيون - وبعضهم لم يتدرّب منذ فترة بسبب تدمير أنديتهم نتيجة العدوان أصرّوا على المشاركة في البطولة للتأكيد على إرادة الحياة والاستمرار. وتأتي هذه البطولة بعد أسبوعين نظّم فيهما الاتحاد بطولة بيروت وجبل لبنان، إضافة إلى بطولة في الشمال بمشاركة مئات اللاعبين.

وفي حديث مع «الأخبار» أكّد رئيس الاتحادين اللبناني والعربي للكيوكوشنكاي علي فواز أن «الاتحاد مصمّم على إنجاز روزنامته رغم كل الظروف، لأن عملنا الرياضة هو جزء من الحفاظ على الوطن وعلى الاستمرار وعلى ديمومة الرياضة في لبنان التي تُعتبر لغة تواصل بين كل المحافظات». وشدّد فواز على أن الاتحاد يعمل حالياً مع الأندية على التحضير «لبطولة دولية ستقام في 7 و8 تشرين الثاني المقبل، إضافة إلى بطولتي لبنان للصغار والكبار في نهاية شهر 11 ومنتصف شهر 12 المقبلين تواليا».

شارك 650 لاعبا ولاعبة في بطولة محافظتي الجنوب والنبطية (الأخبار)

واتخذ الاتحاد اللبناني للعبة خلال الأشهر الماضية العديد من القرارات خاصة على مستوى التنظيم وتأمين مزيد من الحماية للاعبين، الأمر الذي رفع من مستوى البطولات في مختلف الفئات العمرية. وأقيمت بطولة محافظتي الجنوب والنبطية على مدى يومين من دون تسجيل أي إصابة.

ويعمل الاتحاد اليوم بحسب فواز على تحضير منتخب قوي للمشاركة في بطولة العالم للكيوكوشنكاي المُقرّرة في نيسان العام المقبل 2027 في إسبانيا، وهدفه تحقيق نتيجة إيجابية كما حصل في بطولة العالم الأخيرة (السعودية 2025) عندما أحرز «رجال الأرز» 15 ميدالية ملوّنة.

وأقيمت بطولة محافظتي الجنوب والنبطية في بيروت بهدف تسهيل مشاركة أكبر عدد من اللاعبين واللاعبات، خاصة أن عدداً كبيراً منهم اليوم خارج منازلهم بفعل العدوان المستمر على جنوب لبنان، وبالتالي فإن عدداً ليس بقليل من اللاعبين يتابعون تدريباتهم في منطقة صيدا أو بيروت وبعض مناطق النبطية، والتجمّع في بيروت ساعد على أكبر مشاركة ممكنة وسط أجواء رياضية مميّزة، وتنظيم مميّز.

وفي وقت تشهد رياضة الكيوكوشنكاي تطوراً خلال السنوات الأخيرة وارتفاعاً في أعداد اللاعبين، كشف فواز لـ«الأخبار» أنه في عام 2027 سيكون هناك عضو عربي في الاتحاد الدولي للعبة، الأمر الذي سيعطي دفعة كبيرة للعبة في العالم العربي ولبنان.

كلمات متقاطعة 5185

أفقيا

1- معركة بين العثمانيين والمماليك غيّرت وجه الشرق - بئر عميقة - 2- مدينة سورية - عين غزيرة الدمع - 3- خشبة الحائك - بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل - 4- أمر قطيع - يعتكف مطالباً بحقوقه - 5- سياسي وثوري كوبي راحل - تُقال على الهاتف - 6- حفر البئر - الإسم الأول لفنانة لبنانية إشتهرت بأغانيها الوطنية - 7- إلهة الزواج عند المصريين - الإحسان - 8- نزور الأماكن المقدسة - ضباب خفيف بالإنجليزية - 9- بيت الجنين - ابو البشرية - والدة - 10- دار الآثار اللبنانية

عمودياً

1- عاصمة نيكاراغوا - ثرى - 2- أجوبتي - يُصلح الحجر - 3- أمر عظيم - فصل الرديء عن الجيّد - صفار البيض - 4- من الحيوانات - عائلة مؤسس حركة حماس الفلسطينية - 5- ثمن - غيم - 6- أغلظ أوتار العود - إكليل الملك - من الحيوانات - 7- من الألبسة - للندية - طعم الحنظل - 8- مدينة فلسطينية - 9- صحن كبير للفواكه - مواطنات عربيات - 10- إسم أطلقه جغرافيو العرب على بحيرة آرال بين كازاخستان وأوزبكستان

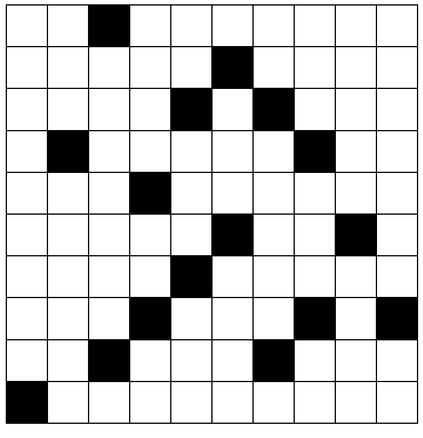

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- هيراكليون - 2- أوشوايا - حج - 3- رن - رت - كرنب - 4- يسر - ملوك - 5- يُباهت - صل - 6- رنغون - يافا - 7- وفا - دماميل - 8- من - صور - شرك - 9- ١١١١ - نبي - 10- نفرتيتي - فك

عمودياً

1- هاري ترومان - 2- يونس - نفناف - 3- رش - ريغا - آر - 4- أور - بو - صات - 5- كاتماندو - 6- لي - له - مرّنت - 7- ياكوتيا - بي - 8- رك - أمشي - 9- نحن - صفير - 10- جبال الكرك

sudoku 5185

2		4	1		8	5		
1			3					8
	7				5		3	
	6		2	1	7		9	
	2		8	9	3		6	
			5		2			
		2		8		6		
	9	8		3		4	1	2

حلول الشبكة السابقة

3	8	5	6	9	4	1	7	2
4	6	7	2	1	3	9	5	8
9	1	2	7	8	5	6	4	3
1	2	3	5	4	6	8	9	7
6	4	8	1	7	9	3	2	5
5	7	9	8	3	2	4	1	6
7	5	1	4	6	8	2	3	9
2	9	6	3	5	1	7	8	4
8	3	4	9	2	7	5	6	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي اوعمودي.

كلمة السر 482

كلمة السر من 7 حروف: من الشعراء في العصر الجاهلي

الخنساء - الأفوه - تابط شرا - حظ - خط - ذو الجوشن - سموأل - سعد - شعر - صمة - طرفة - عنتر - كعب بن زهير - معن بن أوس - معلقة - نابغة - نثر - هرم بن سنان

ا	ر	ت	أ	ب	ط	ش	ر	ا	ن
ر	ن	ت	ل	أ	و	م	س	م	ش
ي	م	ا	ن	ص	م	ة	ع	ل	و
ه	ع	د	ن	ع	م	ن	ط	ة	ج
ز	ل	ع	ت	س	ب	ظ	ر	غ	ل
ن	ق	س	ر	ن	ن	ح	ف	ب	ا
ب	ة	ث	أ	ل	ط	ب	ة	ا	و
ب	ن	و	ش	ع	ر	خ	م	ن	ذ
ع	س	ا	ل	أ	ف	و	ه	ر	م
ك	س	ء	ا	س	ن	خ	ل	ا	ه

حلول الشبكة السابقة: الأخيضر

عملية حسابية 482

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		٪		=	5
٪		X		X		
7	X		٪		=	28
X		+		X		
	X		٪	6	=	14
=		=		=		
84		79		96		

حلول الشبكة السابقة

84	٪	4	٪	7	=	3
−		X		X		
15	X	4	٪	6	=	10
٪		X		4		
3	X	3	X	9	=	81
=		=		=		
23		48		51		

شبكة العنكبوت 482

إعداد نعوم مسعود

1 – 6 سلسلة جبلية ضخمة تقع بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا
5 – 23 كتاب للأديب اللبناني مارون عبود
22 – 29 مدينة سياحية مصرية
29 – 38 سوق شهيرة في القاهرة
37 – 46 دولة أوروبية عاصمتها فادوز
44 – 53 مقدمة أغنية الجندول لمحمد عبد الوهاب من كلمات الشاعر علي محمود طه
51 – 59 كبرى دول امبركا الوسطى
58 – 61 مدينة قديمة في العراق
61 – 65 مدينة سورية
65 – 72 وزير خارجية مصري سابق
71 – 78 من أبرز قيادات المانيا النازية ووزير خارجيتها
76 – 86 لاعب كرة قدم ايطالي محترف سابق
85 – 90 المؤسسة الدولية لمساعدة الطفولة
89 – 92 موظف دبلوماسي ممثل بلاده لدى دولة اجنبية
92 – 99 احد متصرفي جبل لبنان زمن الحكم العثماني
98 – 102 مهر فرنسي
102 – 106 ولاية امريكية عاصمتها اوستن
105 – 110 من عواصم اليونان القديمة زاحمت اثينا على السيادة

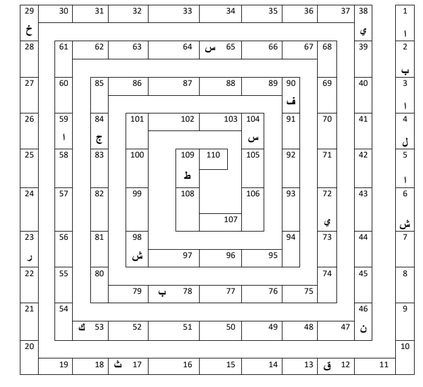

حل شبكة العنكبوت السابقة

افوكادو - دوايت ايزنهاور - اورفليس - سميرة توفيق - قارة القنجان - جان شاهين - نجيب حنكش - شاكيرا - راولبندي - دبياج - اجحاف - أفرست - ستوكهولم - ماركو بولو - لوزان - نلوك - كاريوف - فؤاد السنيورة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5185

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر جاهليّ من أصحاب المعلقات. إشترك في حرب البسوس

7+8+9+5+2+4 = الدمعة ■ 6+3+11 = وارى الميت ■ 10+1 = مهنة انسانية

حل الشبكة الماضية: جرترود شتاين

أكشاك

في لحظة تعاد فيها صياغة أسئلة السيادة والأراضي المحتلة في سوريا، تعود قضية الجولان إلى الواجهة من بوابة البحث والتوثيق. مجلة «الجولان» الجديدة، الصادرة عن مؤسسة «ميسلون»، تراهن على مقاومة النسيان واستعادة القضية إلى النقاش السوري، عبر مقاربات سياسية وحقوقية وثقافية تتجاوز حدود الصراع العسكري

«الجولان» السوري يقاوم... النسيان

مروة جردي

تشكّل الأراضي المحتلة والمواجهة مع «إسرائيل» واحدة من أكثر القضايا نقاشاً وجدلاً في سوريا منذ سقوط النظام السابق. وبين شدّ وجذب حول موقع الصراع مع «إسرائيل» وقضية تحرير الأراضي المحتلة في سوريا الجديدة، أعلنت مؤسسة «ميسلون للثقافة والترجمة والنشر» عن صدور مجلة نصف سنوية باسم «الجولان»، تُعنى بالقضية بوصفها ملفاً مُغيّباً وحقوقاً مُهدّدة.

إعادة القضية إلى الوعي السوري

تصدر «الجولان» بوصفها منصة معرفية وسياسية وثقافية وحقوقية تسعى إلى إعادة القضية إلى الوعي

> تتطرّق المجلة إلى قضية لواء إسكندرون الذي تسيطر عليه تركيا

السوري، والنظر إليها من زوايا تتجاوز حدود الصراع العسكري. ويأتي العدد الأول في لحظة تجدّد النقاش حول طبيعة الاتصالات بين السلطة السورية الجديدة وإسرائيل، وحول موقع قضية الجولان في السياسة السورية المقبلة.

يمكن اعتبار اسم «الجولان» امتداداً طبيعياً لاسم المؤسسة التي تصدر عنها، «ميسلون»، المستقى من المعركة التي واجه فيها السوريون الانتداب الفرنسي. ولا يمكن الاستباق في الحكم على المجلة بوصفها مناهضة لاهتمامات الحكم الحالي في سوريا أو «مزعجة» له، خصوصاً أنّ الرئيس الانتقالي أحمد الشرع كان يتخذ «الجولاني» لقباً جهادياً لنفسه.

لكن في المقابل، لا تغيب القضايا المرتبطة بهذا الإرث، فتتطرّق المجلة إلى قضية لواء إسكندرون الذي تسيطر عليه تركيا بما تحمله من إشارة للجدل حول حدود العلاقة مع تركيا الحليفة للنظام الجديد. كما تهتم المجلة بفلسطين، بوصفها جزءاً من قضية الأراضي المحتلة التي ظلّت حاضرة في الذاكرة السياسية السورية. تضم المجلة عشرة أبواب، تمتد من «الجولان في الفكر السياسي السوري» و«الاحتلال والسيادة والقانون الدولي»، إلى «النزوح الجولاني والذاكرة والهوية»، و«مجتمعات النازحين وقضايا العودة وإعادة الإعمار»، و«النساء في تجربة النزوح وإعادة بناء الحياة». كما تتناول لواء إسكندرون وفلسطين، وقرى ومدن الجولان، والقراءات والمراجعات، والإبداعات الأدبية.

مقاومة النسيان

في افتتاحية العدد، يضع رئيس التحرير حازم نهار المشروع في مواجهة خطر لا يقلّ أهمية عن الغياب السياسي: النسيان.

يكتب أنّ المجلة «ليست عن بقعة جغرافية معزولة»، بل «مساهمة في مقاومة النسيان، ومنع تحوّل الاحتلال إلى واقع مألوف»، ومساحة للبحث والتوثيق والنقاش.

ولا يتوقف هذا التصور عند السياسة والقانون الدولي، بل يوسّع دائرة المتحدثين عن الجولان لتشمل النازحين وأبناءهم، وسكان الجولان المحتل، والباحثين والحقوقيين والكتّاب والفنانين. بذلك، لا تريد المجلة أن يكون الجولان موضوعاً يكتبه الآخرون عنه، بل أن يصبح أبناء الجولان أنفسهم جزءاً من إنتاج المعرفة حوله.

مَن يموّلها؟

تصدر «الجولان» في مرحلة انتقالية تعاد فيها صياغة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة والسياسة في سوريا. وتؤكد المجلة في سياستها التحريرية استقلالها المعرفي والتحريري عن السلطات السياسية والأحزاب والجهات المانحة، وتقول إنها تعتمد على التبرعات.

وأوضح مدير تحريرها يوسف فخر الدين، في تعليق نشره على فايسبوك، أنّ المجلة «غير مُموّلة»، وأن العاملين فيها يتكفّلون بتأمين احتياجاتها، بما يتيح أيضاً تقديم مستحقات مالية للكتّاب والباحثين المتعاونين معها.

من جهتها، كتبت الباحثة هزوان خداج أنّ تجربة المجلة «تنتمي إلى المجتمع المدني السوري، وإلى جانبه التطوعي على وجه الخصوص»، موضحة أنّ المبادرين إليها يتطوعون بجهدهم ويتكفّلون بتأمين مستلزماتها، فيما يسهم الكتّاب في هذا الجهد بقبول مكافآت رمزية يموّلها المبادرون أنفسهم.

وترى خداج في استمرار هذا النمط من العمل، رغم الاستنزاف المادي الذي أصاب المجتمع السوري خلال السنوات الماضية، مؤشراً إلى قدرة كامنة لدى المجتمع على استعادة عافيته، وعلى استمرار طاقات وروابط مدنية قادرة على إنتاج فعل مشترك.

ربما لا تستطيع مجلة أن تعيد الجولان إلى سوريا، خصوصاً أنّ «الجولان» تصدر في مرحلة تبدو فيها السيادة السورية نفسها موضع شك واختبار. لكنّ صدورها اليوم قد يُسهم في إعادة انظار السوريين، من باحثين ونازحين وسكان وفنانين وسواهم، إلى الجولان بوصفه جزءاً من ذاكرتهم وأسئلتهم ومستقبلهم.

https://joulan.maysaloon.fr/

بيان

ليس «فوضى» مجرّد مسلسل إسرائيلي جديد على «نتفليكس»، بل أداة في حرب الرواية والوعي. هذا ما تحذّر منه مبادرة «قاطع قاوم» التي تدعو إلى مقاطعة موسمه الخامس، متهمةً إياه بتوظيف أحداث 7 تشرين الأول (أكتوبر) لإعادة تقديم إسرائيل في موقع الضحية، ومحو تاريخ الاحتلال والحصار والتهجير من الحكاية

«قاطع قاوم» مسلسل «فوضى»

علي سرور

في زمن الإبادة وانطلاق مشروع «إسرائيل الكبرى» الذي ينهش من جسم العالم العربي المُثقل بالجراح، تعمل البروباغندا الصهيونية على احتلال عقول المشاهدين، بموازاة السيطرة على أرضهم ونسف حضارتهم.

وفي آخر تجلّيات الحرب الدعائية المُنهجية في إطار أكبر ميزانية إسرائيلية في التاريخ لـ«ترميم» صورة الكيان حول العالم، انطلق مسلسل «فوضى» الإسرائيلي على منصّة «نتفليكس» بداية الشهر الحالي، وهو عمل فنّي دعائي يُقارب الصراع من زاوية محايدة عاطفيّاً لاستقطاب المشاهد العربي والأجنبي.

وبعد أربعة أجزاء من محاولات كيّ وعي المتابعين على أهداف المسلسل الحقيقية، كشّر العمل الإسرائيلي عن أنيابه في جزئه الجديد ليستعرض أحداث الأعوام الأخيرة على أنّها نتاج عملية 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، واضعاً الاحتلال في منزلة الضحيّة، والغزيّين بمكانة الجلّاد.

قاطع الـ«فوضى»

من خلال القالب «الحايد» والعمل الإسرائيلي الدؤوب لاستعادة الرأي العام الغربي تحديداً، استطاع الجزء الخامس من مسلسل «فوضى» اختراق الاهتمام العربي والأجنبي حول العمل. وتمكّن العمل من تصدّر قوائم المشاهدة على منصّة نتفليكس في 43 دولة، من بينها دول عربية كلبنان والأردن وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان والكويت، بحسب تقرير نشره موقع «المونيتور».

أمام هذا التحدّي، أطلقت مبادرة «قاطع قاوم» حملتها للتحذير حول المسلسل الذي يهدف إلى قولبة الوعي الشعبي العربي والعالمي في إطار الحرب الدعائية الإسرائيلية. ولفتت إلى أنّ الموسم الخامس يحمل تحوّلاً جذرياً في بنية الرواية الإسرائيلية التي حاولت في المواسم السابقة إظهار «توازن درامي» يعرض دوافع وآلم الطرفين، في محاولة لمساواة الضحية والمُستعمِر وإضفاء بُعد إنساني على الاحتلال.

وحذّرت المبادرة بأنّ الموسم الجديد الذي انطلق في 8 أيلول (سبتمبر) المنصرم، يتبنّى سردية مُفخّخة وموجّهة بالكامل لخدمة البروباغندا السياسية والعاطفية لإسرائيل، عبر اعتبار أحداث 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 كمنطلق وحيد لتبرير كلّ ممارسات الكيان الصهيوني الإبادية للبشر ومقوّمات الحياة في غزة وقرى ومدن لبنان.

«شيطنة» القضية

في هذا السياق أيضاً، أشارت المبادرة إلى أنّ الموسم الخامس اعتمد هجوم السابع من أكتوبر كنقطة الانطلاق الدرامية لتقدمة «إسرائيل» كضحية وتشريع انتقامها، ما يُسقِط جذور الصراع التاريخي بما يتضمّنه من احتلال وتهجير وحصار وغيرها. كما يعمل المسلسل على تحويل التعاطف مع القضية الفلسطينية إلى بيئة «حاضنة للإرهاب» في نظر المشاهد الغربي.

الجدير بالذكر أنّ حبكة هذا الموسم تبدأ بتلقّي عناصر من الوحدة الإسرائيلية «دوفدوفام» التي تنفّذ عمليات سرية في الأراضي الفلسطينية، معلومات عن وجود عناصر من حركة «حماس» في مدينة مرسيليا الفرنسية، ما يدفع الفريق إلى التوجّه إلى فرنسا، في محاولة لإقناع المشاهد الغربي بعدم التعاطف مع الفلسطينيين.

تكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي يترك بصمته في النصوص

تستعدّ شركات الذكاء الاصطناعي لزرع علامات خفية في النصوص التي تولّدها، في خطوة تفرضها أوروبا باسم الشفافية، وتمنح الشركات وسيلة لقياس حضورها في العمل

علي عواد

غالب الظن أنكم تقرأون هذه الكلمات الآن على شاشة، علماً أن الاعتقاد بأنّ هناك من لا يزال يقرأ فعلاً بعيداً عن مقاطع الفيديو القصيرة صار أملاً كبيراً هذه الأيام. ربما يصبح هذا النص في النهاية بيانات يتدرّب عليها نموذج ذكاء اصطناعي، حسناً، سيقرأه شيء ما في النهاية.

ظهر أول نص بشري على الويب عام 1991، وبعد ثلاثة عقود صار توليد النصوص بالآلة في متناول أي شخص. نشر مركز الأبحاث الأميركي «بيو» في 20 آب (أغسطس) الماضي دراسة فحص فيها نحو 490 ألف صفحة إنكليزية مأخوذة من أرشيف «كومون كرول»، ووجد أنّ 10 في المئة من صفحات عيّنة تموز (يوليو) 2026 تحمل علامات واضحة على تأليف أو تحرير بالذكاء الاصطناعي. وترتفع النسبة إلى 35 في المئة في الصفحات التي تحمل تاريخ نشر لاحقاً لإطلاق «شات جي بي تي» أواخر عام 2022. وتتفاوت النسب بين نطاقات المواقع الإلكترونية، فتبلغ 9,3 في المئة في نطاقات «دوت كوم» التجارية، و4,6 في المئة في نطاقات المنظّمات، ونحو 1 في المئة في النطاقات الجامعية والحكومية. حصل هذا كلّه في أقل من أربع سنوات.

اعتمد الباحثون آلية كشف تلتقط النص المُحرّر جزئياً بالآلة، إلى جانب النص المولّد بالكامل. أي إنّ مقالاً كتبه شخص بيده، ثم مرّره على النموذج للتدقيق اللغوي، ينتهي في الخانة نفسها مع نص أنتجه نموذج لغوي من الصفر. وهذه بالضبط هي الآلية التي تستعدّ صناعة الذكاء الاصطناعي لتثبيتها في النصوص التي تولّدها.

يُقلق انتشار المحتوى المولّد شركات الذكاء الاصطناعي، لأن نماذجها تحتاج دائماً إلى مادة بشرية أصلية كي تتطور. تُستخدم البيانات المولّدة اليوم في التدريب على نطاق واسع، وتعطي نتائج جيدة في مجالات محددة، ويحذّر باحثون في المقابل من «انهيار النموذج»، أي تدهور أدائه حين يُعاد تدريبه، دورة بعد دورة، على محتوى من صُنعه. بالتوازي، يتنامى إحساس بالضجر والاشمئزاز من النصوص المولّدة لدى القراء، خصوصاً بعدما صارت أساليب كتابة الآلة وأنماطها معلومةً لدى غالبية الناس.

نتيجة لذلك، ومع بدء تطبيق قواعد الشفافية في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي في 2 آب 2026، ستضطر الشركات التي تطوّر نماذج توليدية إلى جعل المحتوى الذي تنتجه قابلاً للتعرّف آلياً عبر وسائل تقنية. ويفرض القانون أيضاً الإفصاح عن النصوص المولّدة بالذكاء الاصطناعي عند نشرها لإطلاع الجمهور على قضايا ذات مصلحة عامة. ومع سعي شركات التكنولوجيا إلى توسيع حضورها داخل المؤسسات، تتجه النماذج إلى إضافة علامات مائية خفية تعمل بشكل مضمون رقمية يصعب إزالتها. يعني ذلك أنّ أي نص مرّ عبر نموذج للذكاء الاصطناعي صار قابلاً للفحص، مع الإشارة إلى أنّ أداة الفحص تبقى حتى اليوم محصورة بالجهات المؤهلة بموجب القانون الأوروبي، من هيئات تنظيمية وأجهزة إنفاذ قانون ووسائل إعلام ومدقّقي معلومات وباحثين مستقلين ومنظّمات مجتمع مدني أوروبية، ولم تُفتح للجمهور بعد.

أجرت شركات التكنولوجيا الناس خدمة النماذج التوليدية، وروّجت لها على أنها وسيلة لزيادة الإنتاجية. ثم وجدت في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي فرصة تتعدّى الامتثال لمتطلباته. فالقانون يطلب أن يصبح المحتوى المولّد قابلاً للكشف آلياً، من دون أن يفرض بالضرورة علامة دائمة تتبع استخدام النموذج داخل كل مؤسسة. مع ذلك، قد تطوّر الشركات علامات أكثر ثباتاً مما يطلبه القانون، لأنها تمنحها القدرة على قياس حضور مُنتجاتها، وإثبات أنّ نسبة محددة من العمل أُنجزت بمساعدة نماذجها، ثم استخدام هذه الأرقام في التسويق وجذب العقود والاستثمارات. وقد تضرّها العلامة أيضاً، لأنها تكشف اعتماد المستخدمين على الذكاء الاصطناعي، وتدفع بعض المؤسسات إلى تجنّب نماذجها، وتعرّضها لأخطاء الكشف والاعتراضات القانونية. هكذا تستفيد الشركات من القانون، وتدفع في الوقت نفسه جزءاً من كلفته. وفي مفارقة سريالية، تسارع الشركات التي درّبت نماذجها على كميات هائلة مما نشره الآخرون، وسط دعاوى قضائية متواصلة حول حقوق أصحابه، إلى ختم إنتاج تلك النماذج باسمها.

أعلنت شركة «أنثروبيك»، المالكة لنموذج «كلود»، في 11 آب الماضي، أنها ستضع علامة مائية في مخرجات نماذجها الصادرة في 2 آب أو بعده، وهو تاريخ دخول المادة 50 من قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي حيز التنفيذ، وأنها ستطبّق ذلك في جميع الأسواق التي يتوفر فيها «كلود»، بما فيها الأسواق خارج أوروبا. وتعتمد الشركة أسلوب «سينث أي دي تكست» الذي طرحه فريق «غوغل ديب مايند» عام 2024. تؤثر العلامة في طريقة اختيار النموذج لكلماته، فتدفعه إلى اختيار كلمات محدّدة من بين كلمات تحمل المعنى نفسه، وفق نمط سري يتكرر داخل النص. وتستطيع أداة الفحص اكتشاف هذا النمط بعد نسخ النص ولصقه، وقد تكتشفه أيضاً بعد تعديل بعض أجزائه. وتعهّدت الشركة بأن تشمل العلامة المائية أيضاً النصوص التي تنتجها نماذجها القديمة، بحلول 2 كانون الأول (ديسمبر) 2026، وهي مهلة الانتقال التي منحها القانون. وتضع «غوغل» العلامة نفسها في نصوص «جيميناي» منذ عام 2024، أي قبل القانون بسنتين.

> بدأت تظهر أدوات لإزالة العلامة من النصوص المولّدة

وحدها شركة «إكس إيه آي»، المالكة لنموذج «غروك»، امتنعت عن التوقيع على مُدوّنة السلوك الأوروبية الخاصة بشفافية المحتوى المولّد، فيما وقّعت عليها نحو 190 جهة، بينها «أوبن إيه آي» و«مايكروسوفت» و«ميتا» و«ميسترال». ويبقى القانون نفسه مُلزماً لها داخل السوق الأوروبية. أمّا النماذج الصينية، فتخضع منذ أيلول (سبتمبر) 2025 لقواعد وسم محلية تعتمد إشعاراً ظاهراً يراه المستخدم، ومعرّفاً في بيانات الملف، وهي آلية مختلفة لا تزرع أي علامة داخل النص نفسه.

تتعلق فعالية الآلية بعدد الكلمات التي يكتبها النموذج. إذا كتبت نصاً وطلبت منه تصحيح الأخطاء اللغوية، فسيغيّر عدداً قليلاً من الكلمات، وقد لا تظهر العلامة بوضوح. وإذا طلبت منه ترجمة النص، فسيكتب الترجمة كاملة بكلماته، وستحمل العلامة المائية. وتقول «أنثروبيك» إنّ العلامة قد تظهر أيضاً عند استخدام النموذج في التلخيص أو تحويل الملفات أو التحرير، علماً أن القانون الأوروبي يستثني أدوات التحرير التي تصحّح النص من دون تغيير معناه. ستقسم العلامة المائية النصوص المنشورة إلى فئتين: نص آلي، ونص بشري. ستكون الفئة الثانية أبطأ إنتاجاً وأعلى كلفة وأقل ربحية، ويصعب اليوم تصوّر من سيتحمّل ثمنها بعدما بنى سوق العمل الجديد هيكليته حول تلك النماذج، ربما يدفع ذلك المؤسسات إلى الاعتماد على استخدامها الذكاء الاصطناعي في التحرير والتدقيق، وهو أمر لا يقلّل من قيمة عملها أبداً.

لكن على الضفة الأخرى، من يضمن أنّ شركات التكنولوجيا التي درّبت نماذجها على ملايين النصوص من دون إذن أصحابها ستلتزم بختم ما تنتجه؟ ستكشف الأشهر المقبلة ما إذا كانت العلامة المائية أداة شفافية أو ورقة تُقدَّم للمنظّم الأوروبي لكسب الوقت.

إضافة إلى ذلك، بدأت تظهر أدوات لإزالة العلامة من النصوص المولّدة، فيما يصعب اختبار فعالية معظمها قبل صدور أدوات الكشف الرسمية. وعند صدورها، ستبدأ جولة جديدة: تزيد الشركات صعوبة إزالة علاماتها، ويبحث المستخدمون عن طرق لمحوها. لذا، من غير المرجّح أن تقدّم العلامة جواباً نهائياً عن مصدر النص، والأكيد أنّها ستحوّل المسألة إلى سباق تقني.

بمعزل عن ذلك كلّه، إذا توقفنا قليلاً وتأمّلنا أين وصلنا، نجد فئة من الشباب تستسهل تكليف هذه النماذج بكتابة نصوص كاملة، وقد تلجأ أيضاً إلى أدوات إزالة العلامة المائية لإخفاء ذلك. قد يكون هذا مفهوماً في بيئة تطالبهم بالسرعة، لكن ثمن هذه السرعة أنهم يحرمون أنفسهم من متعة البحث، ومن تحويل ما يدور في أذهانهم إلى نص أمامهم. ولا يعني ذلك استبعاد النماذج اللغوية. يمكن استخدامها في التدقيق اللغوي، والتحرير الخفيف، والعثور على زوايا أغفلها الكاتب في نصه، وهي استخدامات مُعلنة وشائعة في مؤسسات كثيرة حول العالم. تكمن خطورة هذه التكنولوجيا في قدرتها على دفع المستخدم إلى الاعتياد على تجنّب الجهد الذهني، إذ يميل الإنسان غالباً إلى الطريق الأقل كلفة ذهنياً عندما يوصله إلى النتيجة نفسها. سبق لمنصات التواصل ومقاطع الفيديو القصيرة أن أثارت مخاوف من تراجع القدرة على التركيز، وقد تترك النماذج اللغوية أثراً أكبر، لأنها قد تختصر عملية التفكير نفسها.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 22 أيلول 2026 العدد 5881

حرب الإبادة

كهنة العالم ينتفضون لأطفال فلسطين ولبنان

علي سرور

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لانطلاقتها، تعقد شبكة «كهنة ضد الإبادة الجماعية» الدولية تجمّعها الدوري اليوم الثلاثاء في روما. وبعد إطلاق الشبكة حراكها في 22 أيلول (سبتمبر) العام الماضي، تُسجّل مسيرة الصلاة لهذا العام تزايداً واسعاً في عدد المشاركين الذين يُتوقع أن يبلغ عددهم نحو مئة كاهن من ثماني دول. ويكتسب التحرّك أهميّته من بعده الكنسي العابر للقارّات، حيث تتضافر أصوات الكهنة الكاثوليك لكسر الصمت الدبلوماسي وتعرية التواطؤ العسكري للديمقراطيات الغربية. كما تحمل المسيرة رمزية إنسانية عميقة من خلال خطوة الكهنة المشاركين المرتقبة برفع مئات الأكفان التي توثّق أسماء أطفال من فلسطين ولبنان قتلتهم آلة الإبادة الإسرائيلية المستمرّة في عدوانها رغم اتفاقيات وقف إطلاق النار.

الكنيسة في وجه الإبادة

يشمل الحراك الكنسي المرتقب أكثر من 1200 كاهن كاثوليكي من 34 دولة، مع مشاركة حضورية لنحو مئة منهم في المسيرة المركزية في روما. ويبدأ البرنامج فعالياته منذ الصباح الباكر عبر اجتماع داخلي مغلق في «كنيسة سانتو سبيرتو» التاريخية في ساسيا بالقرب من الفاتيكان. وتلي ذلك مسيرة على طول شارع «فيا ديلا كونسيليازيوني» أو ما يُعرف بـ «شارع المصالحة»، وهو أحد أشهر وأعرق شوارع مدينة روما.

وخلال هذه المسيرة، يرفع الكهنة 300 كفن تحمل أسماء أطفال فلسطينيين ولبنانيين قُتلوا على أيدي

القوات الإسرائيلية بعد إعلان وقف إطلاق النار، في لفتة احتجاجية ترمي إلى تسليط الضوء على نقض الاحتلال للهدن الموقّعة. إضافة إلى ذلك، تتخلّل التحرّك وقفات تضامنية أمام سفارتَي فلسطين ولبنان مع ترتيل أناشيد خاصّة للمناسبة. ويشمل برنامج الفعاليات رسالة سياسية جريئة لكشف المتورطين في تمويل ودعم حروب الإبادة، من خلال التجمّع أمام المقرّ الرئيسي لشركة «ليوناردو إس بي إيه»، وهي شركة إيطالية عملاقة متعددة الجنسيات متخصّصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والدفاع والأمن.

من روما إلى العالم

في 22 أيلول (سبتمبر) عام 2025، انطلقت الشبكة الكنسية للمرة الأولى تحت مسمّى «كهنة ضدّ الإبادة الجماعية» ووصلت رسالة تحرّك العام الماضي في روما إلى مختلف أرجاء العالم، إذ تحوّلت الشبكة التي ضمّت حينها بضع مئات من الكهنة إلى تحرّك عالمي لإيقاف الإبادة الجماعية. وتشير التقارير الأخيرة إلى أنّ عدد الأعضاء حالياً يتجاوز 2600 رجل دين من 68 دولة، من بينهم ثلاثة كرادلة و29 أسقفاً. في هذا السياق، ترافق توسّع الشبكة بهذا الحجم في غضون عام واحد، مع ازدياد في تحرّكاتها في مختلف الدول. في آب (أغسطس) المنصرم، أصدر الأعضاء الأفارقة في «كهنة ضدّ الإبادة الجماعية»، بمن في ذلك الكاردينال ستيفن بريسلين من جوهانسبرغ، بياناً رفيع المستوى استشهدوا فيه بتاريخ القارة الأفريقية في مواجهة الفصل العنصري والحرب، مطالبين بإنهاء العنف الإسرائيلي في الأراضي المقدسة وإيقاف الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه تقريباً، حثّ قساوسة من المملكة المتحدة وأيرلندا مرتبطون بالشبكة الحكومية البريطانية على الاعتراف بنتائج لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية، واتخاذ إجراءات بشأن القيود التجارية المتعلقة بالمستوطنات غير القانونية.

يذكر أنّ حراك الشبكة العالمية المرتقب يأتي بالتزامن مع جهود مشابهة في بلدان أخرى. في هذا الإطار، شهد الأسبوع الماضي تحرّكاً في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية، حيث كشف تحالف متعدد الأديان يضمّ منظمة «كهنة ضد الإبادة الجماعية في الولايات المتحدة» و«أطباء ضد الإبادة الجماعية» و«العدالة للجميع» عن كفن تذكاري بطول مئة متر يحمل أسماء مكتوبة بخطّ اليد لأكثر من عشرين ألف طفل فلسطيني قتلتهم «إسرائيل» في غزة منذ عام 2023. وعُرض الكفن في مركز الكنيسة التابع للأمم المتحدة قبل أسبوع من انعقاد الجلسات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة. واللافت أنّ التقارير الإعلامية وصفت مبادرة روما الكنسية بأنها كانت مصدر إلهام لفعالية نيويورك التذكارية.

على بالي

أسعد أبو خليل

شاهدتُ مقابلة مع غسان شربل على بودكاست (سعودي). أبلغُ ما قال إنّ «الشكوى من (غياب) الحريّة ليست دائماً مُحقّة». هذه الجملة تختصر موقف معظم الإعلاميّين الذين ارتضَوا مقايضة المهنة بالعمل لصالح الأنظمة.

1) صارحه المذيع أنّه كان من المواظبين على الترويج لبشّار. ليس هناك مَن كال المدائح أكثر منه لبشّار الأسد لكنّه ابتعد عن نظامه فقط عندما ابتعد النظام السعودي عنه باستثناء فترة بسيطة حاول النظام السعودي أن يُطبِّع معه. هؤلاء ليس لديهم معيار مهنة مستقلّ عن مصالح النظام الراعي. يفعلون ما يُؤمرون. لا، ولا يخجلون من التحدّث عن المهنة وعن معايير.

2) يقول إنّه لم يقبل ذات مرّة كتابة مديح لزعيم عربي. أكيد، لأنّ الزعيم العربي المذكور لم يكن على وئام مع النظام السعودي وإلّا كنتَ سارعتَ إلى الكتابة بأبيات شعريّة.

3) يقول إنّ بشار الأسد وصدّام لم يعرفا العالم ولهذا ارتكبا «أخطاء». ماذا عن محمد بن سلمان الذي، مثلُه مثل كلّ أمراء آل سعود، نشأ في أحضان فيغاس وديزني. عندما قتل الخاشقجي وقطّعه إرباً إرباً (حرفيّاً) هل كانت معرفته بالعالم حوله رادعة؟ أم أنّ ذلك يسري فقط على الأنظمة المنبوذة من الخليج والغرب، أو عندما أصبحت تلك الأنظمة منبوذة من الغرب والخليج بعد أن كانت محمودة منهم؟

4) يتكلّم على أنّ بيروت كانت ساحة. لكن: ساحة لمن؟ فقط لعبد الناصر (وإيران فيما بعد)؟ حدِّثنا كيف أنّ أنظمة الخليج هي التي كانت أكبر مستثمِرة في صحافة لبنان وبخاصّة منذ تهديد عبد الكريم قاسم للكويت في 1961، عندما جال جابر العلي يبتاع ناشري الصُّحف ومحرّريها في لبنان مقابل إيصالات، وكيف أنّ بعض الناشرين رفض تلقّي إيصالات، إلى أن أصرّ العلي وإلّا امتنع عن الدفع؟ هل كانت الأنظمة الشيوعية وحيدة في عملها الاستخباراتي في لبنان؟ حدِّثنا عن نشاط علي الشاعر في لبنان مثلاً، ناهيك عن الأنظمة الغربيّة التي جعلت من لبنان قاعدة لها؟ وهل كانت بيروت مدينة خالية من السلاح والمال والاستخبارات عندما وصلت منظّمة التحرير إليها؟

المفكرة

من درويش إلى شعراء فلسطين

■ احتفاءً بالشعر الفلسطيني وإعادة تقديمه بلغات وأشكال فنية مختلفة، تنظّم «دار الكتاب» أمسية شعرية وموسيقية مخصصة للشاعر الفلسطيني محمود درويش (الصورة)، تجمع بين عرض سينمائي وقراءات شعرية لنصوص درويش وعدد من الشعراء الفلسطينيين المعاصرين، مساء الجمعة 25 أيلول (سبتمبر)، في «متحف سرسق». تبدأ الأمسية بعرض فيلم «محمود درويش: والأرض، كاللغة» لسيمون بيتون وإلياس صنبر، قبل أن تنتقل إلى فقرة «الشعر والموسيقى»، التي تتضمن قراءات لتسعة شعراء فلسطينيين معاصرين إلى جانب نصوص محمود درويش. وتشارك في الأمسية أسماء شعرية من أجيال وتجارب مختلفة، بينها رفعت العرعير، ونجوان درويش، وسمر عبد الجابر، وهند جودة، ومصعب أبو توهة، ونعمة حسن، ورائد طيّان، وكريم قطّان، وسامر أبو هواش. وتُقدَّم النصوص بالعربية والإنكليزية والفرنسية، بأصوات ريما عبد الملك، دانا ميخائيل، طارق يعقوب، وأنطوان غاسبار، بمرافقة موسيقية لجاك اسطفان.

«محمود درويش أمسية شعرية»: الجمعة 25 أيلول (سبتمبر) - الساعة 7:00 مساءً - «متحف سرسق» (الأشرفية). للاستعلام: info@beytelkottab.org

السيادة في مواجهة التطبيع

■ تنظّم مبادرة «لبنانيون ضد التطبيع»، بالتعاون مع «اللقاء الوطني الجامع» و«ملتقى الفكر والرأي الحر» و«جمعية الفكر الحضاري اللبناني»، ندوة بعنوان «مواجهة التطبيع: حماية وحدة الوطن وسيادته»، تتناول مسألة التطبيع من زاوية مرتبطة بالسيادة والوحدة الوطنية، يوم الأربعاء 23 أيلول (سبتمبر)،

في «مركز سليم سعيد الثقافي الدولي» في الشوف. تشارك في الندوة الجامعية لور أبي خليل، والعميد الركن أمين أبو مجاهد، والأسير المحرر أديب ملاعب، فيما يديرها الصحافي رمزي عبد الخالق. وتأتي الندوة ضمن نشاطات مبادرة «لبنانيون ضد التطبيع، للإضاءة على موضوع التطبيع ومفاعيله على وحدة الوطن وسيادته للنقاش العام، وتدعو إلى حضور الفعالية والمشاركة في النقاش.

«مواجهة التطبيع: حماية وحدة الوطن وسيادته»: الأربعاء 23 أيلول (سبتمبر) - الساعة 5:00 عصراً - «مركز سليم سعيد الثقافي الدولي» (عين زحلتا، الشوف). للاستعلام: lebantinorm@gmail.com.

760 طفلاً: أسماء في مواجهة النسيان

■ إحياءً لذكرى الأطفال الذين قضوا جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان، تدعو مبادرة «حبات القلوب» إلى فعالية «أيلول الأكثر دموية على أطفال لبنان»، يوم الأربعاء 23 أيلول، في «ساحة الشهداء».

يتضمن البرنامج مشاركة خاصة من الفنان معين شريف، وكورال وأوركسترا «سيمفوني» بقيادة المايسترا سارة همدر، إضافة إلى إضاءة شموع تخليداً لذكرى الأطفال الضحايا.

يذكر أن المبادرة انطلقت في تموز (يوليو) الفائت، لحفظ وإحياء ذاكرة الأطفال الشهداء والجرحى ضحايا العدوان الإسرائيلي. وتسعى إلى توثيق أسماء وصور وحكايات 760 طفلاً شهيداً لحمايتهم من النسيان ومنع تحويلهم إلى مجرد أرقام عابرة، عبر جمع هذه البيانات والشهادات الميدانية من العائلات إلى بناء ملفات حقوقية موثوقة تخدم العدالة وملاحقة جرائم الحرب.

«أيلول الأكثر دموية على أطفال لبنان»: الأربعاء 23 أيلول - الساعة 5:30 عصراً - «ساحة الشهداء» (بيروت). للاستعلام: 81/644995

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com